وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 24 فبراير 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع بعد أكبر خسارة مع عدم استقرار آفاق العرض والطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الخميس بعد أن سجل خام برنت أكبر خسارة حيث أعاد المتعاملون في السوق تقييم آفاق العرض والطلب، وقال محللون من هايتونج فيوتشرز إن المستثمرين في أسواق الطاقة يوازنون احتمالات إحياء الطلب الصيني مقابل الاستهلاك الفاتر في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتا أو 0.5 بالمئة إلى 81.01 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0754 بتوقيت جرينتش. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 38 سنتًا، أيضًا ٠.5٪، لتصل إلى 74.33 دولارًا. وفقد كلا المعيارين القياسيين أكثر من 2 دولار في يوم التداول السابق وسط توقعات بزيادات أكثر حدة في أسعار الفائدة. وأظهر محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم الأربعاء أن غالبية مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي اتفقوا على أن مخاطر التضخم المرتفع ظلت عاملاً رئيساً في تشكيل السياسة النقدية وتضمن المزيد من رفع أسعار الفائدة حتى يتم السيطرة عليها.

واقترح صناع السياسة أيضًا أن التحول إلى ارتفاعات أصغر سيسمح لهم بالمعايرة عن كثب مع البيانات الواردة، ومن أجل تقديم بعض الدعم لأسعار النفط، تخطط روسيا لخفض صادراتها النفطية من موانئها الغربية بنسبة تصل إلى ٢5٪ في مارس مقابل فبراير، متجاوزة تخفيضات الإنتاج المعلنة البالغة 500 ألف برميل يوميًا.

وتراجع مؤشر الدولار بنسبة 0.1 بالمئة إلى 104.39 يوم الخميس، ما يجعل النفط أرخص قليلا لمن يملكون عملات أخرى، لكن مكاسب أسعار النفط كانت محدودة بسبب علامات زيادة مخزونات الخام. وارتفعت مخزونات النفط الخام والوقود في الولايات المتحدة بمقدار 9.9 ملايين برميل الأسبوع الماضي، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الأربعاء. وصعدت مخزونات النفط الأمريكية أسبوعيا منذ منتصف ديسمبر، مما أثار مخاوف بشأن الطلب.

وارتفع النفط بعد أطول سلسلة من الخسائر هذا العام حيث انخفض الدولار وقام التجار بتقييم توقعات الطلب المختلطة التي يهيمن عليها تشديد السياسة النقدية الأمريكية وإعادة فتح الصين. وقال جون دريسكول، مدير شركة جيه تي دي للطاقة المحدودة في سنغافورة: «خلاصة سوق النفط هو الانتعاش في الصين، لكن ذلك سيستغرق وقتًا طويلاً». وأضاف أن الإشارات الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي تضيف إلى الإشارات الهبوطية وأن التشاؤم سيؤثر على الأسواق لبعض الوقت.

في وقت، بدأت بنوك وول ستريت في التخفيف من توقعاتها الصعودية لأسعار النفط، وكان بنك مورجان ستانلي هو الأحدث في خفض توقعاته. وتحمل السوق طريقًا وعرًا منذ بداية العام. في سوق برنت، تقلص نطاق الزمن الفوري بشكل حاد يوم الأربعاء. هذه علامة أولية على ضعف السوق، على الرغم من أن التجار غالبًا ما يخفضون المراكز قبل انتهاء صلاحية العقد المقرر الأسبوع المقبل.

وبدأت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وأستراليا في تطبيق حد أقصى لسعر 60 دولارًا على صادرات النفط الخام الروسية المنقولة بحراً، والتي استفادت منها الصين والهند. ومن المتوقع وجود سقوف إضافية للمنتجات البترولية في وقت لاحق من هذا العام ومن المتوقع أن يكون لها تأثير أكبر بكثير. رداً على ذلك، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه سيتم حظر الدول التي تلتزم بسقف السعر والعقوبات الأخرى من الحصول على الطاقة الروسية.

الغاز الطبيعي المسال

وعلى الرغم من هذه العقوبات، تدعي روسيا زيادة في إنتاج النفط بنسبة 2 في المائة إلى 535 مليون طن متري، مع نمو الصادرات بنسبة 7 في المئة. وبالمثل، في عام 2022، زاد إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة 8٪ إلى 46 مليار متر مكعب، بينما ارتفع إنتاج البنزين والديزل بنسبة 4.3٪ و6٪ على التوالي. وعززت صناعات النفط والغاز معًا «عائدات الميزانية الروسية في عام 2022 بنسبة 28٪» أو 36.7 مليار دولار. ومن خلال ضرائب الغاز الطبيعي المسال وحدها، قد يزيد الكرملين إيراداته بمقدار 3.5 مليارات دولار في عام 2023.

وتزيد هذه الترتيبات من نفوذ الصين على موسكو، بدلاً من جعلها تابعة. على سبيل المثال، تتجاوز بكين بشكل متزايد طرق التجارة البرية لروسيا، وتأتي 56 في المئة من احتياجات الطاقة الصينية من الفحم. علاوة على ذلك، يمكن للصين أن تحصل على الوقود من دول أخرى في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وزيادة نفوذ القطب الشمالي.

وقد يصل الطلب على النفط هذا العام إلى مستوى قياسي، وقد لا يكون هناك ما يكفي من النفط لتغطية هذا الطلب لفترة أطول. ويبدو أن هذا هو جوهر عدد كبير من التقارير الإخبارية والتنبؤات الأخيرة حول مستقبل الوقود الأحفوري. وتم وضع توقعات الطلب لعام 2023 من قبل وكالة الطاقة الدولية، التي تناصر التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. ولا يزال الوقود الأحفوري ضروريًا لتسيير الحضارة الإنسانية. حتى الرئيس جو بايدن اعترف بذلك في خطابه عن حالة الاتحاد. وفشل الاتحاد الأوروبي بالأمس فقط في الاتفاق على خطة للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. ومع ذلك، بسبب التحول والدعم القوي الذي تتمتع به من الحكومات في الغرب، فإن العديد من احتياطيات النفط والغاز التي ستكون مجدية اقتصاديًا في ظل ظروف أخرى لم تعد مجدية اقتصاديًا لأن استخراجها سيتضمن انبعاثات كبيرة، ولم يتغير الخام الامريكي كثيرًا، حيث قلص المكاسب السابقة بعد ان قلص الدولار خسائره. وكانت ثروات الدولار هي الدافع وراء النفط الخام في الأيام الأخيرة، مع تراجع المكاسب من قبل محضر اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الصادر يوم الأربعاء والذي كان أكثر انسجامًا مع توقعات التضييق النقدي في السوق. وتعرض النفط الخام لضغوط هذا الأسبوع حيث عارضت التوقعات المتجددة برفع أسعار الفائدة التفاؤل طويل المدى بشأن ارتفاع الاستهلاك الصيني في وقت لاحق من العام. ومع ذلك، في معظم هذا العام، افتقرت الأسعار إلى الاتجاه حيث ينتظر التجار إشارات على زيادات كبيرة في الطلب. من المعتقد أن هذا النهج سيساعد على استقرار عناصر الأسواق العالمية، ويفيد في المقام الأول البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، طالما ظلت روسيا محفزة لمواصلة الإنتاج وسيؤثر سقف السعر أيضًا بشكل طفيف على الأطراف في السياسة، حيث إن معظم واردات الطاقة الروسية المحدودة بالفعل في الربيع الماضي. ومع ذلك، نظرًا لأن معظم شركات التأمين على الشحن والعناصر الحيوية الأخرى للصناعة قد تم دمجها في «تحالف الحد الأقصى للأسعار»، فإن غالبية شركات الشحن في العالم ستخضع لذلك.

أسعار النفط محاصرة في تداولات متقلبة .. وارتفاعات متوقعة في النصف الثاني

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام وسط ترقب لسياسات الفيدرالي الأمريكي بشأن رفع جديد لأسعار الفائدة، بينما تستمر حالة التفاؤل بتعافي الاقتصاد الصيني وانتعاش الطلب بعد أعوام من الإغلاق والقيود الصارمة لمكافحة الجائحة. وتواصل شركات النفط الكبرى والعمالقة التجاريون خطط تجنب النفط روسي المنشأ بشكل متزايد، تحسبا لتأثير العقوبات الغربية وسقف الأسعار الذي فرضته مجموعة السبع على الإمدادات النفطية الروسية، حيث نأى عديد من المشاركين في السوق بما في ذلك شركات النفط الكبرى وكبار التجار ومالكو السفن بأنفسهم بالفعل طواعية عن تجارة النفط روسي المنشأ منذ الحرب.

وأسهم قرار التحالف الذي تقوده مجموعة السبع بفرض سقوف أسعار منذ 5 فبراير الجاري على المنتجات البترولية الروسية المنقولة بحرا في زيادة القيود المفروضة على التجارة المتعلقة بالنفط الروسي والسفن والتأمين. ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون «إن مراكز التجارة الرئيسة في آسيا أصبحت الهدف الرئيس لتدفقات المنتجات النفطية الروسية بما في ذلك كميات هائلة من زيت الوقود»، مشيرين إلى الارتفاع الملحوظ في هوامش التكرير. وأشاروا إلى استمرار تقلبات أسعار النفط بعد أن أظهر محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن المسؤولين يتراجعون عن مزيد من رفع أسعار الفائدة، ما قلل نسبيا من المخاوف من اتساع التباطؤ الاقتصادي الأمريكي ومن ثم تقليل الطلب. من جانبه، قال هيرويوكي كينوشيتا المحلل الياباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، «إن الاحتياطي الفيدرالي كان أكثر قلقا بشأن مخاطر بقاء التضخم مرتفعا أكثر من دخول الاقتصاد في حالة ركود، في حين يقاوم الانخفاضات السعرية تفاؤل السوق بانتعاش قوي في الطلب الصيني بعد إنهاء سياسة صفر كوفيد المشددة لاحتواء الجائحة»، مشيرا إلى تأكيد بنك بي أو كيه فاينانشيال سيكيوريتيز أن النفط الخام لا يزال محاصرا في نمط تداول متقلب مع ارتفاع أسعار الفائدة وتوقعات تباطؤ الاقتصاد، ما يبقي ضغوطا هبوطية قوية على الأسعار. وأكد أن تقلبات الأسعار والتراجعات المتلاحقة تأتي رغم حالة التفاؤل بصعود الطلب الصيني الذي يعول عليه كثيرا في تعزيز أسعار النفط الخام، لافتا إلى خفض بنك مورجان ستانلي توقعات نمو الأسعار.

مرجحا أن السوق النفطية ستكون في حالة إفراط في العرض في الربع الأول ومتوازنة نسبيا في الربع الثاني قبل أن يتجه العرض نحو عجز في النصف الثاني من العام الجاري. أما أندرو موريس مدير شركة بويري الدولية للاستشارات، فذكر أن تقلبات الأسعار تجيء في إطارها الطبيعي، حيث إن دورات النمو في الاقتصاد العالمي مهمة للغاية لأسواق السلع عموما وأسعار النفط والغاز خصوصا، مشيرا إلى أنه رغم مخاوف التباطؤ الاقتصادي العالمي فمن المرجح أن تزداد أسعار الغاز والنفط قوة في النصف الأخير من 2023، بحسب تقارير دولية. وأشار إلى أن أسواق النفط والغاز تجتاز حاليا مخاض تباطؤ جديد حيث انخفض خام برنت 34 في المائة عن ذروته في مايو من العام الماضي كما تعرضت مخزونات الطاقة والعقود الآجلة للنفط الخام للضغط بعد أن أظهرت أحدث بيانات أمريكية أسبوعية ارتفاع مخزونات الخام التجارية بمقدار ضخم بلغ 16.3 مليون برميل بزيادة نحو 8 في المائة على متوسط الأعوام الخمسة. بدوره، قال أندريه جروسي مدير شركة إم إم أيه سي الألمانية «إن أغلب التقارير والتوقعات الدولية للعام الحالي تصب في مصلحة أن أسعار الغاز والنفط من المرجح أن تصبح أقوى في النصف الثاني من العام الجاري، كما من المحتمل أن تستنفد المخزونات النفطية المتنامية حاليا بسرعة في حال اكتساب الاقتصاد زخما مرة أخرى، ما يترك قليلا من الطاقة الاحتياطية لإعادة بنائها على المدى القصير». وأشار إلى أن تنامي مخزونات النفط الخام والغاز الطبيعي جاء بسبب معنويات أكثر راحة حاليا بعد شتاء معتدل لكنها قد تستنفد أيضا بسرعة في حال حدوث انتعاش اقتصادي خاصة إذا تعافي الاقتصاد الصيني بشكل كامل بعد التحرر من جميع القيود السابقة المرتبطة بالجائحة، محذرا من أنه إذا انحدر التباطؤ الاقتصادي الحالي إلى ركود فمن المرجح أن تتعرض أسعار النفط والغاز لمزيد من الضغط الهبوطي على المدى القريب، وقد لا يحدث الارتفاع التالي في الأسعار حتى عام 2024. من جانبها، ذكرت ويني أكيللو المحللة الأمريكية في شركة أفريكان إنجنيرينج الدولية أنه بعد مرور عام واحد على الصراع بين روسيا وأوكرانيا حدث كثير من التغيير في خريطة تدفق النفط في آسيا بشكل كبير، حيث رفعت الصين والهند وارداتهما من النفط الروسي، في تحد للعقوبات والقيود المفروضة على موسكو، وأثارت الوفرة في الخامات الروسية المخفضة شهية آسيا التي تعتمد على الاستيراد التي رأت فيها فرصة لجلب أكبر عدد ممكن من الشحنات لتخفيف تأثير ارتفاع أسعار الطاقة العالمية. وأشارت إلى بيانات وكالة «بلاتس» التي رصدت ارتفاع صادرات الخام الروسية المنقولة بحرا إلى أعلى مستوى لها في ثمانية أشهر في يناير، حيث سجلت الصادرات إلى الصين والهند مستويات قياسية، كما أنهت الهند العام الماضي بزيادة سبعة أضعاف في واردات الخام الروسي على العام السابق وقد عزز ذلك حصة سوق الخام الروسي في سلة واردات النفط الخام الإجمالية للهند إلى 15 في المائة في العام الماضي مقابل 2.2 في المائة فقط في 2021.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط على نحو طفيف في معاملات آسيوية ضعيفة 23 فبراير، منهية ستة أيام من الخسائر التي عززتها مخاوف متزايدة من أن رفع البنوك المركزية أسعار الفائدة بمعدلات أكبر قد يضغط على النمو الاقتصادي ويعزز الطلب على الوقود.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت سنتين إلى 80.62 دولار للبرميل، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط تسعة سنتات أو 0.1 في المائة، إلى 74.04 دولار للبرميل.

وكشف بيان أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي أن أغلب مسؤولي البنك اتفقوا على أن مخاطر التضخم المرتفع لا تزال عاملا مهما في صياغة السياسة النقدية، الأمر الذي يبرر استمرار رفع الفائدة لحين السيطرة عليه. وتواجه أسعار النفط ضغوطا بفعل مؤشرات على زيادة مخزونات الخام.

وذكرت مصادر في السوق نقلا عن بيانات معهد البترول الأمريكي الأربعاء أن مخزونات الوقود زادت 9.9 مليون برميل في الأسبوع الماضي.

من جانب آخر، انخفضت سلة خام أوبك وسجل سعرها 80.52 دولار للبرميل الأربعاء مقابل 81.94 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أمس، «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني انخفاض له على التوالي، وإن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 82.95 دولار للبرميل».

3 مرافق قيد التشغيل لاحتجاز وتخزين الكربون في دول خليجية

الاقتصادية

أعلن الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، إن ثلاثة مرافق قيد التشغيل لاحتجاز وتخزين الكربون في ثلاث دول خليجية، وهي تحتجز نحو 10 في المائة من غاز ثاني أكسيد الكربون العالمي، الذي يتم التقاطه سنويا والمقدر بنحو 40 مليون طن في 2020.

وأضاف الحميدي في كلمته خلال افتتاح مؤتمر الانتقال للاقتصاد الدائري للكربون لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، أن الاقتصاد الدائري للكربون يعتمد على مبادئ الاقتصاد الدائري، الذي يسعى إلى الاحتفاظ بالموارد قيد الاستخدام لأطول فترة ممكنة، واستخراج أقصى قيمة مضافة منها، ومن ثم استعادتها وتجديدها.

وبحسب «وام»، لفت إلى أن هذا النهج يمكن أن يساعد على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة الموارد، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية.

وأشار إلى أن العالم يواجه تحديات بيئية تفرضها تغيرات المناخ والاستخدام غير المستدام للموارد، وتحديات أمن الطاقة، حيث يوفر الاقتصاد الدائري للكربون فرصة فريدة ليس فقط لتقليل انبعاثات الكربون، لكن أيضا لدفع النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة. وأوضح أن الانبعاثات الكربونية تختلف تبعا لمصادر الطاقة، حيث بلغت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن ارتفاع استهلاك الفحم مستويات مرتفعة في 2021 وصلت إلى 15.3 جيجا طن، علما بأن الفحم يمثل 40 في المائة من النمو الإجمالي في الانبعاثات على المستوى العالمي. وتشير الإحصائيات الخاصة بمؤشرات استدامة سياسات الطاقة الصادرة عن المجلس العالمي للطاقة، إلى أن المنطقة العربية سجلت درجات عالية على صعيد كفاءة الطاقة، من خلال توفير طاقة ميسورة التكلفة. وفيما يتعلق بأمن الطاقة، فقد كان أقل مما هو متوقع في المنطقة، خاصة أن المنطقة تحتوي على ما يقارب 50 في المائة من احتياطيات النفط العالمية، ونحو 40 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي على مستوى العالم.

وقال رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، إن العالم العربي لديه موارد وخبرة وإرادة للانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون، إضافة لذلك فإنه لدينا الموارد الطبيعية الوفيرة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الرياح، لإنشاء أنظمة طاقة منخفضة الكربون، وعليه فيمكننا تطوير تقنيات ونماذج أعمال مبتكرة تدعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وتوجد فرص عمل جديدة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وإدارة الانبعاثات، وإعادة التدوير.

وذكر أن عديدا من الدول العربية وضعت أهدافا طموحة للطاقات المتجددة على المديين المتوسط والطويل، ليتم تحقيقها في آفاق 2030 و2050، مشيرا إلى أن الدول العربية تبذل جهودا معتبرة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، حيث قطعت أشواطا مهمة في سياق عملية نشر تقنية احتجاز وتخزين الكربون، في الوقت الراهن وعلى المدى القصير.

علامة ازدهار جديدة لثاني اقتصادات آسيا .. 4.9 ٪ زيادة متوقعة لاستهلاك منتجات النفط

الاقتصادية

أظهرت توقعات الحكومة وصول الطلب في الهند على منتجات النفط المكرر إلى مستوى قياسي، ما يضيف علامة إلى علامات ازدهار استهلاك الطاقة في ثاني أكبر الاقتصادات الآسيوية.

وأظهرت تقديرات خلية التخطيط والتحليل البترولي التابعة لوزارة النفط أمس، أن استهلاك منتجات النفط من المتوقع أن يرتفع بواقع 4.9 في المائة إلى 233.8 مليون طن خلال الـ12 شهرا التي تبدأ في نيسان (أبريل). ومن المتوقع أن يزيد الطلب على الديزل بواقع أكثر من 4 في المائة، والجازولين بواقع نحو 8 في المائة، ووقود الطائرات بواقع 16 في المائة، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وقد يساعد ارتفاع الطلب في الهند على دعم أسعار النفط الخام، التي عانت العام الجاري رغم التحول الصيني، حيث أثرت السياسة النقدية المتشددة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي وتضخم المخزونات الأمريكية في الأسعار. والهند التي يحتمل أن يتجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي فيها 6 في المائة العام الجاري، من أكبر المشترين لشحنات النفط الروسي المخفض سعره فيما تستمر الحرب في أوكرانيا.

وكانت تقارير دولية معنية بأسواق النفط، أكدت أن الهند تخصص مبلغ 610 ملايين دولار لتعزيز احتياطياتها الاستراتيجية من النفط، يمكن أن يغطي مشتريات تبلغ عشرة ملايين برميل من النفط الخام الروسي.

وأضافت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري، أن ذلك يأخذ في الحسبان المستويات الأخيرة من الخصومات المعلنة وأسعار الشحن المرتبطة بها، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء. وبدلا من ذلك، يمكن للهند شراء نحو سبعة ملايين برميل من النفط الخام غير الخاضع للعقوبات. وتؤمن الهند مخزونات لاحتياطيات استراتيجية في ثلاثة مواقع بقدرة إجمالية قدرها 5.33 مليون طن، أو 39 مليون برميل.

وقال هارديب سينج بوري وزير النفط الهندي في تصريحات «إن الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، نوعت مصادر واردات الطاقة، لكنها ستواصل شراء معظم احتياجاتها من النفط من الشرق الأوسط فترة طويلة».

النفط يوقف نزيف الأيام الستة

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط يوم الخميس، منهية ستة أيام من الخسائر التي عززتها مخاوف متزايدة من أن رفع البنوك المركزية أسعار الفائدة بمعدلات أكبر قد يضغط على النمو الاقتصادي ويعزز الطلب على الوقود. الارتفاع جاء بعدما سجل خام برنت أكبر خسائره في يوم واحد على مدى سبعة أسابيع خلال الجلسة السابقة، بينما حدت زيادة متوقعة في المخزونات الأميركية من المكاسب الناجمة عن فرض قيود على الإمدادات الروسية.

وبحلول الساعة 12:48 بتوقيت غرينيتش، زادت العقود الآجلة لخام برنت واحدا في المائة أو 84 سنتا إلى 81.44 دولار للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط 80 سنتا، أي ما يعادل 1.1 في المائة إلى 74.75 دولار للبرميل بعد ست جلسات من الخسائر.

وحظيت الأسعار بالدعم بعد اعتزام روسيا خفض صادراتها النفطية من موانئها الغربية بما يصل إلى 25 في المائة في مارس (آذار)، لتتجاوز تخفيضا أعلنت عنه للإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا.

وخسر كلا الخامين القياسيين أكثر من دولارين في الجلسة السابقة بسبب التوقعات بمزيد من الرفع لأسعار الفائدة. وكشف بيان أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) مساء الأربعاء أن غالبية مسؤولي البنك اتفقوا على أن مخاطر التضخم المرتفع تستدعي الاستمرار في رفع أسعار الفائدة.

في غضون ذلك، ارتفع الدولار مقابل سلة من العملات الأخرى في الأسابيع القليلة الماضية مما يجعل النفط أعلى تكلفة لحائزي العملات الأخرى... لكن مكاسب النفط ظلت محدودة بفعل مؤشرات على زيادة مخزونات الخام.

وذكرت مصادر في السوق نقلا عن بيانات معهد البترول الأميركي أن مخزونات الوقود والنفط الخام زادت 9.9 مليون برميل في الأسبوع الماضي. وتزيد مخزونات النفط الأميركية أسبوعيا منذ منتصف ديسمبر (كانون الأول) الماضي مما أثار مخاوف بشأن الطلب. وكان استطلاع لـ«رويترز» توقع زيادة 2.1 مليون برميل في مخزونات الخام الأسبوع الماضي.

وفي شأن منفصل، أظهرت توقعات الحكومة وصول الطلب في الهند على منتجات النفط المكرر لمستوى قياسي، مما يضيف إلى علامات ازدهار استهلاك الطاقة في أكبر اقتصادات آسيا في الوقت الذي تتخلى فيه الصين عن سياسة صفر «كوفيد»، بحسب وكالة «بلومبرغ» للأنباء.

وأظهرت تقديرات خلية التخطيط والتحليل البترولي التابعة لوزارة النفط يوم الخميس، أن استهلاك منتجات النفط من المتوقع أن يرتفع بواقع 4.9 في المائة إلى 233.8 مليون طن خلال الـ12 شهراً التي تبدأ في أبريل (نيسان) المقبل. ومن المتوقع أن يزيد الطلب على الديزل بواقع أكثر من 4 في المائة، والغازولين بواقع نحو 8 في المائة، ووقود الطائرات بواقع 16 في المائة.

وقد يساعد ارتفاع الطلب في الهند على دعم أسعار النفط الخام، والتي عانت العام الجاري رغم التحول الصيني، حيث أثرت السياسة النقدية المتشددة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي وتضخم المخزونات الأميركية على الأسعار. وكانت الهند التي من المحتمل أن يتجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي فيها 6 في المائة العام الجاري، من أكبر المشترين لشحنات النفط الروسي المخفض سعره فيما تستمر الحرب في أوكرانيا.

من جهة أخرى، ذكرت شركة «فاكتس غلوبال إنرجي» في مذكرة بحثية أن تحسين نيجيريا لإنتاج بعض من درجات النفط الخام، لن يكون كافيا للبلاد، للوصول إلى المستوى المستهدف لـ«أوبك بلس» هذا العام أو حتى عام 2024. وتتوقع الشركة ارتفاع إنتاج النفط الخام النيجيري من 1.26 مليون برميل يوميا، في يناير (كانون الثاني) الماضي، إلى 1.4 مليون برميل يوميا، في وقت لاحق هذا العام لمتوسط 1.33 مليون برميل يوميا في عام 2023، حسب وكالة «بلومبرغ» للأنباء يوم الأربعاء.

وارتفعت التوقعات بواقع 33 ألف برميل في اليوم، بسبب الإنتاج الأفضل من المتوقع في معظم المجالات، ومن المتوقع حدوث المزيد من الزيادات من «خام بوني الخفيف» و«النحاس الأصفر».

سوق السيارات تحول نوعي من الاستيراد إلى التجميع والتصنيع

المدينة

تتجه خريطة سوق السيارات بالمملكة إلى التغير التدريجي من الاعتماد شبه الكلي على الوكلاء لسنوات طويلة في الاستيراد، نحو التأسيس للتصنيع والتجميع لتقليص فاتورة واردات بلغت أكثر 60 مليار ريال في العام الماضى .

وتولي استراتيجية الصناعة السعودية الأولوية لنحو 12 قطاعاً من بينها صناعة السيارات، وكانت البداية بوضع حجر الأساس لمصنع لوسيد في جدة، ثم الإعلان عن العلامة التجارية السعودية لصناعة السيارات الكهربائية CEER. ويعتبر دخول السعودية في مجال صناعة السيارات مشروعاً منتظراً منذ عقود، لكنه بات الآن في صلب الإستراتيجية الوطنية للصناعة التي أقرها مجلس الوزراء مؤخراً. والمملكة هي أكبر سوق للسيارات في المنطقة العربية، حيث تم بيع 550 ألف مركبة خفيفة في آخر سنة قبل جائحة كورونا، و320 ألف سيارة في النصف الأول من عام 2022.

وتوفر السوق المحلية أرضية لتدشين صناعة السيارات قبل انطلاقها إلى التصدير، لكن الاعتبار الإستراتيجي الأهم هو أنها تدخل هذه الصناعة فيما يشهد القطاع عالمياً نقطة تحوّل، مع التوسع في صناعة السيارات الكهربائية والهجينة. ومن المتوقع بحلول عام 2030، أن تتراجع حصة السيارات التقليدية العاملة بمحركات الاحتراق الداخلي إلى 49٪ مقابل 30٪ للسيارات الهجينة و21٪ للسيارات الكهربائية.

ارتفاع هوامش ربح وكلاء السيارات

أظهرت دراسة حديثة لهيئة المنافسة السعودية أن هوامش أرباح وكلاء السيارات في السعودية أعلى من نظيراتها في الدول الأخرى، وجاءت الدراسة بهدف رفع تنافسية القطاع ومكافحة الممارسات الاحتكارية بالقطاع. ووفقاً للخبراء فإن النتائج لم تكن مفاجئة، لأن مصانع السيارات تصر على التعامل مع وكلاء محدودين.

وتتوقع تقارير شركات الأبحاث والتسويق العالمية أن يتجاوز سوق سيارات الركاب فقط في المملكة 28 مليار دولار في عام 2024 لعدة أسباب، منها تطور البنية التحتية، والسماح بقيادة المرأة، مقابل 11 مليار دولار في عام 2018.

وفتحت وزارة التجارة مؤخرًا، تحقيقًا عاجلًا في تأخر تسلم العملاء سياراتهم وتفضيل بعض وكالات السيارات للمعارض والتجار على المواطنين.

وأكدت اتخاذ إجراءات عدّة لحماية المستهلكين تشمل تقصي ممارسات وكالات السيارات ومراجعة مبيعاتها ومخزونها، ورصد أعداد ومصادر السيارات الجديدة بالمعارض، والتحقق من أعداد السيارات المبيعة الأخيرة.

ويتضمن التحقيق مراجعة حجوزات المستهلكين ومواعيد تسليمها، ومعاقبة الوكالات المخالفة، وإعطاء الأولوية لطلبات المستهلكين.

تأسيس مصنعين بطاقة 300 ألف سيارة سنوياً

تهدف الإستراتيجية السعودية لتأسيس مصنعين للسيارات الكهربائية في المملكة بإنتاج سنوي يصل إلى 300 ألف سيارة، وتم بالفعل وضع الحجر الأساس لمصنع لوسيد، الذي سيصل إنتاجه إلى 100 ألف سيارة، كما تم إطلاق علامة CEER التابعة لصندوق الاستثمارات العامة. ولن تتوقف إستراتيجية صناعة السيارات عند التجميع، بل تشمل 13 مكوناً تدخل في مختلف مستويات سلسلة الإمداد، بدءاً بالمقاعد والإطارات وأنظمة التكييف والتدفئة، وصولاً إلى الزجاج وبطاريات الليثيوم والمحركات، وهو ما يؤهل السعودية لتصبح مركزاً إقليمياً لصناعة السيارات ومكوناتها.

تويوتا وهيونداي ونيسان بصدارة المبيعات

احتلت العلامة اليابانية تويوتا صدارة القائمة وسجلت أعلى معدل للمبيعات داخل المملكة خلال العام المنصرم 2022، وذلك بمعدل 198,088 سيارة.

وفي الترتيب الثاني جاءت العلامة الكورية الجنوبية هيونداي بمعدل مبيعات وصل إلى 88,314 سيارة، وتتوفر لدى وكيلها وكالة المجدوعي للسيارات.

وفي الترتيب الثالث بالقائمة جاءت العلامة اليابانية نيسان بمعدل مبيعات وصل إلى 36,288 سيارة، وتتوفر لدى وكيلها بترومين. وفي الترتيب الرابع بالقائمة جاءت سيارات العلامة الصينية كأثر السيارات مبيعًا بمعدل مبيعات وصل إلى 35,028 سيارة.

وفي الخامس جاءت العلامة اليابانية أيسوزو بمعدل مبيعات 34,887 سيارة، وتتوفر لدى وكيلها شركة العيسى للسيارات. وبمعدل مبيعات بلغ 30,294 سيارة احتلت كيا العلامة الكورية الجنوبية الترتيب السادس بقائمة السيارات الأكثر مبيعًا وتتوفرلدى وكيلها وكالة الجبر للسيارات.

وسجلت أم جي خلال العام المنصرم معدل مبيعات بلغ 30,026 سيارة، وبذلك احتلت الترتيب السابع في القائمة، وتتوفر لدى وكيلها مجموعة تأجير للسيارات.

وجاءت العلامة اليابانية مازدا بالمرتبة الثامنة بمعدل مبيعات وصل إلى 25,280 سيارة، لدى وكيلها. وفي الترتيب التاسع جاءت سيارات العلامة الصينية جيلي بمعدل مبيعات وصل إلى 22,084 سيارة.

وظهرت السيارات الأمريكية أخيرًا في قائمة السيارات الأكثر مبيعًا في السوق السعودي، حيث احتلت العلامة شيفروليه الأمريكية الترتيب العاشر، وتتوفر لدى وكيلها، ويليها في الترتيب سيارات العلامة الأمريكية فورد بمعدل مبيعات وصل إلى 20,550 سيارة، وبذلك تحتل الترتيب الحادي عشر في القائمة، وتتوفر لدى وكيلها وكالة الناغي للسيارات.

وفي الترتيب الثاني عشر جاءت سيارات العلامة اليابانية ميتسوبيشي بمعدل مبيعات 13,235 سيارة.

وفي الترتيب الثالث عشر جاءت سيارات العلامة اليابانية الفاخرة لكزس بمعدل مبيعات بلغ 10,554 سيارة، وتتوفر لدى وكيلها. وفي الترتيب الرابع عشر جاءت سيارات العلامة اليابانية سوزوكي بمعدل مبيعات وصل إلى 10,510 سيارات، وتتوفر لدى وكيلها. وفي الترتيب الخامس عشر والأخير بالقائمة جاءت سيارات العلامة اليابانية هوندا بمعدل مبيعات وصل إلى 9,481 سيارة، وتتوفر لدى وكيلها.

61 مليار ريال لتمويل الواردات

تراجعت واردات السعودية من السيارات خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، من 1.2 مليون سيارة في عام 2015 إلى 546 ألف سيارة في 2021.

ومولت المصارف التجارية القطاع الخاص بنحو 61.18 مليار ريال في العام الماضي لتمويل واردات السيارات مقارنة بنحو 50.147 مليار ريال في 2020.

لماذا تتعرض أسعار النفط لتقلبات التراجع رغم خفض الإنتاج الروسي ؟

أحمد مصطفى

اندبندنت

ارتفعت أسعار النفط قليلاً لتوقف مسار التدهور الذي خسرته أمس لأكثر من دولارين من سعر البرميل، أي بنسبة ثلاثة في المئة، ذلك ما جعل أمس الأربعاء يشهد أكبر خسارة لأسعار النفط في يوم واحد منذ سبعة أسابيع، وارتفعت الأسعار قليلاً صباح الخميس، لتضيف أسعار النفط نسبة 0.5 في المئة ويصل سعر برميل خام برنت القياسي إلى 81 دولاراً ويتجاوز سعر الخام الأميركي الخفيف «مزيج غرب تكساس» 74 دولاراً للبرميل. تزامن ذلك مع انخفاض مؤشر سعر صرف الدولار الأميركي الذي تراجع قليلاً «بنسبة 0.1 في المئة»، وذلك ما جعل السلع المقيمة بالدولار تستعيد بعضاً من خسائرها التي فقدتها نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة الأميركية في اليام الماضي على خلفية توقع استمرار الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي» الأميركي في رفع أسعار الفائدة بسبب استمرار معدلات التضخم المرتفعة. ويعود الارتفاع الطفيف في أسعار النفط اليوم الخميس، إضافة إلى انخفاض سعر الدولار، إلى تقييم المستثمرين في أسواق النفط احتمالات أن تعوض زيادة محتملة في الطلب الصيني تراجع الطلب في الولايات المتحدة، حسب ما نقلت وكالة «رويترز» عن المحللين في شركة «هايتونغ فيوتشرز»، هناك أيضاً إعلان موسكو خفض صادراتها النفطية من موانيء غرب البلاد بنسبة 25 في المئة لشهر مارس (آذار) المقبل، ما قد يعني تراجع المعروض الروسي بأكثر مما أعلنت عنه من قبل بخفض الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يومياً الشهر المقبل.

مخاوف العرض

كان المفترض، حسب الحكمة التقليدية لأسواق الطاقة، أن ترتفع أسعار النفط الخام بدلاً من انخفاضها نتيجة القلق من نقص المعروض في السوق العالمية، إذ أعلنت موسكو من قبل عن خفض إنتاجها النفطي بمعدل نصف مليون برميل يومياً نتيجة الحظر الأوروبي وفرض سقف سعر على نفطها ما جعل صادراتها تتراجع، إلا أن الأسواق لم تتأثر كثيراً بالقرار، وكأنما كانت تأخذه في الاعتبار من قبل.

حتى المخاوف من تضرر صادرات نفطية تصل إلى مليون ونصف المليون برميل يومياً من ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط نتيجة الزلازل التي ضربت تركيا وسوريا منذ الأسبوع الأول من الشهر الحالي تبخرت بسرعة، فقد عادت الصادرات من نفط كردستان العراق عبر خط أنابيب كركوك – جيهان، وكذلك أغلب الصادرات عبر الخط الثاني باكو – تبليسي – جيهان، باستثناء نفط كازاخستان. وفي ظل عدم وجود مشكلات إنتاج ونقل للنفط في مناطق أخرى، لم تعبأ السوق كثيراً باحتمالات اضطراب الإمدادات، بخاصة وأن البيانات تشير إلى استمرار تصدير النفط الروسي للوجهات الآسيوية في الصين والهند بكميات كبيرة، وربما ذلك ما جعل روسيا تعلن مجدداً عن خفض الصادرات من بعض موانئها على أمل أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار كما كانت تهدف من إعلانها السابق خفض الإنتاج، فمع تراجع عائدات روسيا من صادرات الطاقة بنسبة نحو 45 في المئة بسبب العقوبات، تسعى موسكو لتحسين عائدات مبيعات النفط بارتفاع سعره.

مخاوف الطلب

مما أدى إلى عدم تحسن أسعار النفط بشكل جيد مقابل خسائر الأربعاء والثلاثاء، فأرقام المخزونات الأميركية التي صدرت مساء الأربعاء تشير إلى ارتفاع المخزونات من الخام والمشتقات الأسبوع الماضي بنحو 9.9 مليون برميل، وتواصل المخزونات الأميركية الارتفاع أسبوعياً منذ منتصف ديسمبر (كانون الأول) الماضي، ويضاف إلى ذلك تقنين دول أوروبا استهلاك الطاقة ما خفض الطلب فيها على النفط والغاز، حتى أن أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا تشهد انخفاضاً هائلاً في الفترة الأخيرة منذ نهاية العام الماضي.

وعلى رغم أن إعادة فتح الاقتصاد الصيني بعد إغلاقات وباء كورونا الأخيرة تشير إلى احتمال زيادة الطلب على الطاقة، إلا أن السوق تخشى من استمرار ضعف الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا، وعزز من تلك المخاوف تفاصيل اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأخير التي نشرت الأربعاء، وأشارت إلى أن البنك سيواصل رفع أسعار الفائدة ولن يغير مسار التشديد النقدي قريباً، وذلك ما يعني احتمال استمرار ارتفاع قيمة الدولار، ما يتناسب عكسياً مع سعر السلع والخامات المقيمه به ومنها النفط.

تعهد «أوبك+»

ويبدو أن الأسواق تهتم أكثر بمخاوف الطلب من القلق على اضطراب العرض، بخاصة أنها تثق أن أي مشكلات إمدادات سيمكن حلها بسرعة. كما أن تعهد منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» بقيادة السعودية وشركائها في تحالف «أوبك+» بالحفاظ على استقرار السوق يعني استعداد المنتجين لضمان تدفق المعروض، لكن الطلب يظل أسير السياسات الأميركية والأوروبية التي إما تشجع النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على الطاقة أو تحبط النمو ويتراجع الطلب، كذلك من غير الواضح حتى الآن إذا كانت أي زيادة محتملة في الطلب الصيني على الطاقة يمكن أن تعوض تراجع الطلب الأميركي والغربي.

الطاقة في ظل الحرب... أين يذهب «وقود» الصراع؟

كفاية أولير

اندبندنت

يشهد العالم اليوم «إعادة تشكيل خريطة الطاقة العالمية»، وهو الاصطلاح الذي بات شائعاً في الولايات المتحدة وأوروبا بعد تقييد التجارة مع روسيا، إذ تواجه موسكو تحديات في شحن منتجاتها وغازها إلى أسواق بديلة مثل الصين والهند. كما أن تحول الاتحاد الأوروبي إلى الطاقة المتجددة سيستمر في موازنة تأثير روسيا في دول الاتحاد الأوروبي على المدى القصير، كما ستتجه الولايات المتحدة نحو رفع إمداداتها النفطية من المنتجين المحليين وربما توسيع إمداداتها من مصادر أجنبية كانت تصفها ذات يوم بالعدائية مثل فنزويلا.

ودفعت العقوبات الغربية على موسكو نحو البحث عن أسواق جديدة لنفطها ومنتجاتها النفطية بعيداً من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا. وبحسب تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، فقد «تسببت الحرب الروسية - الأوكرانية في حدوث موجات من الصدمة في أسواق الطاقة العالمية، مما أدى إلى تقلب الأسعار ونقص الإمدادات وعدم اليقين الاقتصادي».

وتوقع المحللون في «إس أند بي غلوبال كوميديتيز إنسايتس»، المزود المستقل للمعلومات والبيانات والتحليلات والأسعار القياسية وحلول تدفق العمل للسلع والطاقة وأسواق الطاقة، في تقرير «توقعات الطاقة لعام 2023»، نمو الطلب على الطاقة في الصين بمقدار 3.3 مليون برميل من المكافئ النفطي «مكافئ برميل النفط 42 غالون أميركي أو 159 لتراً من النفط الخام) يومياً، ارتفاعاً من عدم النمو تقريباً في عام 2022. وسيمثل ذلك 47 في المئة من نمو الطلب العالمي على الطاقة عام 2023.

ومن المرجح أن تعود واردات الصين إلى مسار النمو مع انتهاء إجراءات كورونا، حيث كانت الهند من أقوى الدول في الطلب على واردات النفط والفحم خلال العام الماضي، وشكل ذلك أعلى مؤشر على أساس سنوي، إذ استوعبت نيودلهي الكميات الكبيرة للعرض الروسي، الذي كان من المفترض أن تذهب إلى أوروبا.

أزمة طاقة حقيقية

إلى ذلك توقعت «إس أند بي غلوبال كوميديتيز إنسايتس» أن تكون الأسواق على مسار مستمر مع نمو العرض الأقوى للطلب حتى تعود مستويات المخزون إلى مؤشرات مريحة، لا سيما إذا كانت تخفيضات صادرات الطاقة الروسية أكثر حدة مما كان متوقعاً.

بحسب التقرير فإن العرض العالمي للنفط سينمو بشكل أبطأ عام 2023 عند نحو 1.7 مليون برميل يومياً من النمو البالغ 4.5 مليون برميل يومياً عام 2022، بسبب خسائر أكبر من روسيا ومحدودية الارتفاع من «أوبك+».

بالنسبة إلى الغاز الطبيعي ذكرت «إس أند بي غلوبال كوميديتيز إنسايتس» أن نمو المعروض العالمي، وبخاصة الغاز الطبيعي المسال، سيكون محدوداً هذا العام على رغم الأسعار المرتفعة، بسبب عدم وجود مرافق تسييل جديدة.

ويشير التقرير إلى أن إمدادات الغاز الروسي ستكون أقل عام 2023 مقارنة مما كانت عليه العام الماضي، مما يتطلب خفضاً كبيراً للطلب.

وقالت المزود المستقل للمعلومات والبيانات والتحليلات والأسعار القياسية إنه «على رغم الأزمات السلعية المدفوعة باضطرابات الإمدادات في الماضي، فإن العالم يتعامل اليوم مع أول أزمة طاقة عالمية حقيقية في جميع أنواع الوقود»، لكنها توقعت تكيف السوق مع استبدال الوقود والتدفقات التجارية المتغيرة، مما يتطلب منظوراً عالمياً شاملاً عبر اتساع سوق الطاقة.

في جانب آخر توقعت «ستاندرد أند بورز العالمية» أن تؤدي الحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة العالمية وارتفاع أسعار الفائدة إلى تقلبات في الأسواق في جميع أنحاء العالم عام 2023.

وكانت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (IEA) اتفقت في مناسبتين على اتخاذ خطوة استثنائية تتمثل في تحرير النفط من احتياطياتها الطارئة لتقليل الضغوط في الأسواق وإرسال رسالة موحدة مفادها بأنه لن يكون هناك نقص في الإمدادات نتيجة للهجوم الروسي على أوكرانيا.

بعيداً من أوروبا

مـن جانبهـا اعتبـرت وكالة الطاقة الدولية روسـيا لاعباً رئيسـاً في أسـواق الطاقة العالميـة. وهي واحدة من أكبـر ثلاثـة منتجيـن للنفط في العالـم، وتتنافس على الصدارة مع السـعودية والولايـات المتحدة، وتعتمد روسـيا بشـكل كبير على عائدات النفط والغاز الطبيعي، التي شـكلت 45 في المئة من موازنتها الفيدرالية عام 2021.

كما تمتلك روسـيا قدرة كبيرة على تصدير النفط الخام، مما يسـمح لها بشـحن كميات كبيرة مباشـرة إلى أوروبـا وآسـيا. وينقـل نظـام خط أنابيـب «دروجبا» البالغ طولـه 5500 كيلو متر، وهو أطول شـبكة خطوط أنابيـب فـي العالـم، 750 ألـف برميـل يومياً من الخام مباشـرة إلى المصافي في شـرق ووسـط أوروبا. وفي الوقـت الحاضـر، تحوز روسـيا نحـو 20 في المئة من إجمالـي إنتاج مصافي النفط الخـام في أوروبا.

فـي عـام 2012 أطلقـت موسـكو خط أنابيب «إسـبو» الذي يبلغ طولـه 4.740 كيلو متراً وينقـل 1.6 مليون برميـل من الخام في اليوم مباشـرة إلى الأسـواق الآسـيوية مثل الصيـن واليابان.

وكان خط الأنابيب جزءاً من محور الطاقة العام لروسيا في آسيا، وهي استراتيجية تركز على تحويل الاعتماد على الصادرات بعيداً من أوروبا، والاستفادة من الطلب الآسيوي المتزايد على النفط الخام.

كما تشحن روسيا النفط الخام عن طريق الناقلات من الموانئ الشمالية الغربية لأوست لوغا وبريمورسك، وكذلك ميناء «نوفوروسيسك» على البحر الأسود، و»كوزمينو» في الشرق الأقصى. إضافة إلى ذلك، تقوم روسيا أيضاً بتصدير النفط الخام عن طريق السكك الحديدية.

وبلغ إنتاج روسـيا من الخام والمكثفات 10.5 مليون برميل يومياً عام 2021، مما يشـكل 14 في المئة من إجمالـي المعـروض العالمي. وتمتلك روسـيا منشـآت لإنتاج النفـط والغاز في جميع أنحاء البـلاد، لكن الجزء الأكبر من حقولها يتركز في غرب وشـرق سـيبيريا.

وفي عام 2021، صدرت روسيا ما يقدر بنحو 4.7 مليون برميل يومياً من النفط الخام إلى دول حول العالم. وتعتبر الصين أكبر مستورد للخام الروسي (1.6 مليون برميل في اليوم)، لكن موسكو تصدر حجماً كبيراً للمشترين في أوروبا (2.4 مليون برميل يومياً) بحسب الوكالة.

بالتالي كان للهجوم الروسي على أوكرانيا في 24 فبراير (شباط) 2022 تأثير عميق في أسواق الطاقة العالمية، في حين أسهم تقلب الأسعار ونقص الإمدادات والقضايا الأمنية وعدم اليقين الاقتصادي في ما تسميه وكالة الطاقة الدولية بـ»أول أزمة طاقة عالمية حقيقية، مع آثار سيشعر بها العالم لسنوات مقبلة».

تغييرات رئيسة

رصدت الوكالة الطاقة الدولية التغييرات الرئيسة في قطاع الطاقة منذ الحرب الروسية - الأوكرانية، وجاء على رأس هذه التغييرت ارتفاع أسعار الطاقة، وربما يكون التغيير الأكثر وضوحاً بالنسبة إلى معظم الناس هو ارتفاع أسعار منتجات البنزين والديزل. وتقول الوكالة إن كلفة الوقود المرتفعة تمثل 90 في المئة من الارتفاع في متوسط كلف توليد الكهرباء في جميع أنحاء العالم. إلى جانب تأثير الوباء العالمي فإن أزمة الطاقة تعني أن 70 مليون شخص حصلوا أخيراً على الكهرباء لم يعد بإمكانهم تحمل كلفتها. وفي حين أن أحد الجوانب الإيجابية المحتملة لارتفاع أسعار الوقود الأحفوري هو أنها توفر أسباباً قوية للإسراع نحو البدائل المستدامة. ومع ذلك فإن الحاجة إلى أمن الطاقة قد تدفع بحسب الوكالة إلى مزيد من الاستثمار في مشاريع الوقود الأحفوري.

هناك أيضاً التغيير في التدفقات التجارية، حيث خفضت روسيا تدفقات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي بنحو 80 في المئة بين مايو (أيار) وأكتوبر (تشرين الأول) 2022، تاركة الكتلة الأوروبية مع نقص كبير في مزيج الطاقة لديها، وحاجة ملحة إلى إيجاد بدائل للطاقة من أماكن أخرى.

وتعمل الحكومات على تطوير مسارات معقولة لانبعاثات صافية صفرية بحلول عام 2050. كما دعت الوكالة إلى ضرورة معالجة القضايا التي أحدثتها أزمة الطاقة الحالية، بحيث تدفع الأزمة مشاريع الطاقة المتجددة إلى الأمام وليس إلى الوراء.

سياسات «أوبك+»

إلى ذلك جاء أحد تلك القرارات الصائبة عبر «أوبك+» في ما يتعلق بحجم الإنتاج النفطي للدول الأعضاء من منظور حاجة السوق، «لا من منظور التسييس الأميركي». ففي الأول من فبراير (شباط) الحالي، أقرت اللجنة الوزارية المشتركة لمنظمة «أوبك» وحلفاؤها المعروفة بتحالف «أوبك+»، التزام الدول الأعضاء بالإبقاء على اتفاق خفض الإنتاج الحالي من دون تغيير حتى نهاية عام 2023.

وقالت «أوبك» في بيان إن اللجنة استعرضت بيانات إنتاج النفط الخام خلال نوفمبر (تشرين الثاني) وديسمبر (كانون الأول) 2022، ولاحظت الالتزام الكلي لدول «أوبك» والأعضاء من خارجها بإعلان التعاون.

كما أكد أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة التزامهم بما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري الـ33 لتحالف «أوبك+»، الذي عقد في الخامس من أكتوبر (تشرين الأول) 2022، وهذا الخفض وصف بالأكبر منذ جائحة «كوفيد»، والثاني على التوالي لـ«أوبك+» بعد أن خفض التحالف الإنتاج بشكل رمزي بـ100 ألف برميل يومياً في اجتماع سبتمبر (أيلول) من العام الماضي.

«ويلبريد» لتجارة النفط تخطط لإنشاء مصفاة في السعودية

اقتصاد الشرق

تخطط شركة تجارة النفط «ويلبريد تريدنغ» (Wellbred Trading) العاملة في مركز دبي للسلع المتعددة، لبناء مصفاة في السعودية لمعالجة النفايات الكيماوية وتحويلها إلى مكوّنات بنزين ووقود يستخدم في عمليات المزج. قال الرئيس التنفيذي لشركة «ويلبريد»، غازي أبو السعود، في مقابلة، إنّ شركة «رابغ للتكرير والبتروكيماويات» (بترورابغ) وقّعت اتفاقية غير ملزمة لتوريد نفايات كيماوية من مُجمّعها على ساحل البحر الأحمر لتحويلها إلى منتجات طاقة. تقوم شركة «ويلبريد» حالياً بشحن نحو 5 آلاف طن إلى 10 آلاف طن شهرياً من هذا المجمع إلى مصفاة صغيرة تقع في إمارة الشارقة في دولة الإمارات للمعالجة. وتريد الشركة تحويل تلك الشحنات إلى المنشأة السعودية الجديدة التي سيتم تأسيسها بالقرب من مجمع «بترو رابغ»، التي ستكون قادرة على معالجة نحو 100 ألف طن سنوياً. وبالتالي؛ ستتمكّن «ويلبريد» من تجنّب الاضطرار إلى نقل الحمولات لمسافات طويلة. تحتاج خطط «ويلبريد» إلى موافقة الحكومة السعودية، كما أنّ المصفاة قد تبدأ العمل في غضون عامين، بحسب الشركة. وقال أبو السعود إنّ الشركة إما ستقوم بتمويل تكاليف البناء بنفسها، أو عبر استخدام الحصول على جزء من التمويل من مصادر أخرى.

أوضح أبو السعود أنّ «ويلبريد» عيّنت ناصر المهاشير رئيساً لعملياتها في السعودية قبل عام، كما تعتزم فتح مكتب لها في الرياض أو في المنطقة الشرقية من المملكة في غضون الأشهر المقبلة.

وكان المهاشير قد شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة «بترو رابغ»، كما عمل في شركة «إس أويل كورب» (S-Oil Corp)، وهي شركة تكرير كورية تسيطر عليها «أرامكو» السعودية، وفقاً لما ذكرته شركة «ويلبريد».

ولم ترد «بترو رابغ» على طلبات التعليق.

الحرب في أوكرانيا.. كيف أنقذ النفط السعودي الأسواق الآسيوية خلال عام؟

أحمد بدر

الطاقة

مع اندلاع الحرب في أوكرانيا يوم 24 فبراير/شباط 2022، تركزت أعين كثير من الدول على النفط السعودي، خاصة مع تصاعد وتيرة أزمة الطاقة العالمية، وارتفاع أسعار النفط مدفوعًا بالمخاوف من تأثير الحرب وتبعاتها في العرض بالأسواق العالمية. في هذا الوقت من عام 2022، أدرك كثير من الدول، لا سيما في آسيا وأوروبا، أهمية توفير البديل للنفط الروسي من المملكة العربية السعودية، التي تعدّ من كبريات الدول المنتجة للنفط عالميًا، خاصة مع اعتزام الاتحاد الأوروبي حينها اتخاذ إجراءات مشددة ضد موسكو، وإمدادات الطاقة منها، بحسب تحليل أجرته منصة الطاقة المتخصصة، بمناسبة مرور عام على حرب أوكرانيا.

كما أدركت دول آسيا، التي تضررت بدورها من تبعات الحرب في أوكرانيا، أن النفط السعودي سيكون عنصرًا رئيسًا في حماية القارة من كارثة قد تحدث إذا توقفت، أو انخفضت، إمدادات النفط الروسي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحول شحنات من السعودية إلى أوروبا لتعويض هذا النقص. وعلى الرغم من أن المخاوف تبددت بشكل كبير مع تقديم موسكو تخفيضات على خامها، لفتح سوق جديدة لها في قارة آسيا، فإن النفط السعودي ما زال يشقّ طريقه هناك، من خلال عدّة إجراءات، منها خفض أسعار بيع الخام العربي الخفيف للمصافي الآسيوية.

النفط السعودي إلى دول آسيا

خلال المدة التي أعقبت الحرب في أوكرانيا، أشارت الأرقام الروسية إلى أن النفط السعودي إلى الصين ظل متصدرًا مقارنة مع النفوط الأخرى، إذ إن متوسط واردات الصين منه، خلال نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2022، بلغ 1.68 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 1.64 مليون برميل يوميًا في المدة نفسها من 2021.

يشار إلى أن صادرات النفط السعودي إلى الصين، خلال الـ9 أشهر الأولى من العام المنصرم (2022)، ومنها 7 أشهر أعقبت الحرب في أوكرانيا، بلغت نحو 65.84 مليون طن، بانخفاض ٪1 على أساس سنوي، وفق بيانات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة. إلّا أن الوضع بالنسبة إلى الهند كان مختلفًا، إذ ارتفعت صادرات النفط الروسي إلى نيودلهي، لتصل إلى ٪28 في يناير/كانون الثاني الماضي 2023، متفوقةً على النفط السعودي، الذي سجلت صادراته إلى الدولة الآسيوية نحو ٪17 فقط، وفق تقرير صحيفة «فايننشال إكسبريس». في الوقت نفسه، كشفت بيانات عن تحقيق صادرات النفط السعودي إلى كوريا الجنوبية قفزة كبيرة في أعقاب الحرب في أوكرانيا، إذ ارتفعت حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي بنسبة ٪30.3 على أساس سنوي، لتصل إلى 30.65 مليون برميل، وفق «إس آند بي غلوبال».

المنافسة مع النفط الروسي

تعدّ الصين والهند السوقين الرئيسيتين، اللتين يتنافس فيهما النفط السعودي مع الروسي، لذا أثيرت مسألة إمكان تراجع إمدادات أرامكو إلى الهند مؤخرًا، الأمر الذي اضطر المسؤولين في نيودلهي إلى الرد بنفي إمكان حدوث هذا التأثير. في 8 فبراير/شباط الجاري 2023، وبعد نحو عام على حرب أوكرانيا، قال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري، إن بلاده ثالث أكبر مستوردي ومستهلكي للنفط عالميًا، لذلك تنوّع مصادرها من الطاقة، لكنها ستواصل شراء معظم النفط من دول الشرق الأوسط لمدة طويلة، وفق ما نقلت عنه وكالة رويترز. ويشير الرسم البياني التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، إلى إيرادات صادرات النفط السعودي خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي:

وخلال حلقة من برنامجه «أنسيات الطاقة»، كشف مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة، الدكتور أنس الحجي، أن واردات الهند من النفط الخليجي، ومنها النفط السعودي، لم تتراجع بشكل حقيقي.

وأوضح الحجي أن البيانات كشفت -قياسًا إلى معلومات عام كامل بعد بدء الحرب في أوكرانيا- أن واردات الهند النفطية من روسيا أكلت من حصة الولايات المتحدة الأميركية، وليس على حساب وارداتها من النفط الخليجي.

في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تحدّث الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو المهندس أمين الناصر عن منافسة النفط السعودي مع النفط الروسي، قائلًا، إن شركته تركّز على السوق الآسيوية، بالرغم من تزايد الطلب من جانب السوق الأوروبية. وأوضح الناصر، خلال مشاركته في منتدى إنتليغنس إنرجي، أن أرامكو لا ترى أن هناك منافسة متزايدة من جانب النفط الروسي في آسيا، خاصة أن الشركة السعودية تسير على الطريق الصحيح لرفع إنتاجها النفطي إلى نحو 13 مليون برميل يوميًا بحلول 2027.

الطلب على النفط السعودي

توقّع محللون ارتفاع الطلب على النفط السعودي خلال المدة المقبلة، إلّا أنهم ربطوا هذا الطلب بالأسعار، لا سيما مع تقديم موسكو تخفيضات ضخمة على أسعار خام الأورال الذي تورّده إلى المصافي الآسيوية، خاصة في الهند والصين.

وقال محلل السلع في بنك «يو بي إس» السويسري سويسرا جيوفاني ستانوفو، إن أسعار نفط أرامكو تُحدَّد وفقًا لظروف السوق، إلّا أنه أوضح أن خفض أسعاره يضمن حفاظ المملكة على قدرتها التنافسية في مواجهة المشاركين الآخرين في السوق، وفق ما نقلت عنه وكالة رويترز.

وأضاف: «رغم هذه التوقعات، ما زال الطلب الإجمالي على الخام المتوسط ضعيفًا في آسيا، خاصة أن الطلب من الصين لم يشهد التعافي المتوقع، وهو أمر غير منتظر على المدى القريب»، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حجم إيرادات النفط السعودي خلال 9 أشهر الأولى من 2022:

وفي أكتوبر/تشرين الأول، انخفض سعر بيع النفط السعودي، الخام العربي الخفيف، لآسيا، إلى 5.85 دولارًا للبرميل فوق متوسط عمان/دبي، بعد ارتفاعات متتالية لمدة 3 أشهر، بانخفاض 3.95 دولارًا عن سبتمبر/أيلول 2022، الذي سجلت فيه 9.80 دولارًا للبرميل فوق متوسط عمان/دبي. ويأتي سعر سبتمبر/أيلول مرتفعًا بنحو 0.50 دولارًا عن أسعار أغسطس/آب السابق له، والذي سجل فيه الخام العربي الخفيف إلى 9.30 دولارات للبرميل فوق متوسط عمان/دبي لشهر أغسطس/آب، بارتفاع 2.80 دولارًا عن يوليو/تموز السابق له.

وشهد يونيو/حزيران 2022 خفض شركة أرامكو سعر بيع النفط السعودي لشحنات الخام العربي الخفيف إلى آسيا، عند 4.40 دولارًا للبرميل فوق متوسط عمان/دبي، مقارنة مع 9.35 دولارًا للبرميل فوق متوسط عمان/دبي في مايو/أيار، و4.4 دولارًا في أبريل/نيسان.

ويعدّ قرار رفع أسعار البيع لشحنات أبريل/نيسان 2022 هو الأول بعد الحرب في أوكرانيا، إذ إن اجتماع الشركة جاء في مارس/آذار 2022، بعد أيام قليلة من بدء الغزو الروسي، الذي انطلق في 24 فبراير/شباط من العام الماضي.

أسعار الوقود في الدول العربية بعد عام من حرب أوكرانيا.. مصر والجزائر الأرخص

أحمد بدر

الطاقة

تركت حرب أوكرانيا، التي وقعت قبل عام كامل، تأثيرًا كبيرًا في أسعار النفط والغاز عالميًا؛ الأمر الذي انعكس على أسعار الوقود في الدول العربية؛ بما فيها تلك التي تنتج النفط والغاز، ولا تواجه تهديدات مباشرة تتعلق بنقص إمدادات الطاقة.

وأسفر الغزو الروسي لأوكرانيا، في 24 فبراير/شباط (2022)، عن اشتعال أسعار النفط العالمية، وتزايد موجات التضخم التي كانت تتحين فرصة للإعلان عن نفسها، ولا سيما أن كثيرًا من دول العالم لم تكن قد استعادت رباطة جأشها بعد من الآثار المدمرة التي خلفتها جائحة كورونا. لذلك، رصدت منصة الطاقة المتخصصة، تحركات أسعار الوقود في الدول العربية، من خلال استعراض متوسط أسعار البنزين في هذه الدول، بالإضافة إلى توضيح الفارق بين الدول الأكثر تأثرًا، وتلك التي لم يصِبها سيف الغلاء والوباء.

وحافظت بعض الدول العربية على مستويات أسعار البنزين فيها لأطول وقت ممكن، بينما اضطرت دول أخرى إلى رفع الأسعار بشكل متواصل؛ ما تسبب في رفع هذه الأسعار إلى أضعاف ما كانت عليه قبل بداية الحرب في أوكرانيا، وفي هذا التقرير نرصد أسعار الوقود في الدول العربية من الأعلى سعرًا إلى الأقل، خلال عام.

أسعار البنزين في فلسطين

تُعَد فلسطين صاحبة الرقم القياسي ضمن أسعار الوقود في الدول العربية، ولا سيما بنزين 95 الذي يُعَد الأكثر استخدامًا هناك؛ حيث حرصت الهيئة العامة للبترول التابعة لوزارة المالية الفلسطينية على تحديث الأرقام بشكل شهري؛ الأمر الذي أبرز الفارق بين مدة بداية الحرب قبل عام وشهر فبراير/شباط 2023.

وعند مقارنة السعر الحالي بالمسجل في فبراير/شباط 2022؛ نجد فارقًا غير كبير؛ حيث كان سعر البنزين حينها 12.50 درهمًا (1.22 دولارًا)، إلا أن هذه الأسعار شهدت ارتفاعات كبيرة، قبل أن تتراجع إلى المستويات الحالية.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حركة أسعار البنزين في المغرب خلال عام الحرب في أوكرانيا:

وشهد سعر البنزين في المغرب ارتفاعًا تدريجيًا؛ حيث وصل إلى 12.97 درهمًا (1.26 دولارًا) في مارس/آذار الماضي، ثم 14.44 درهمًا (1.47 دولارًا) في أبريل/نيسان، و15.55 درهمًا (1.55 دولارًا)، وفق ما نشره موقع «غلوبال أويل برايس». ولامس سعر لتر البنزين في يونيو/حزيران 2022 حدود الـ18 درهمًا (1.8 دولارًا)، قبل أن يتراجع في يوليو/تموز إلى 14.89 درهمًا (1.45دولارًا)، ومجددًا تراجع في أغسطس/آب إلى 14.68 درهمًا (1.41 دولارًا) للتر، ولكنه عاد للارتفاع من جديد في سبتمبر/أيلول إلى نفس أسعار يوليو/تموز. وسجلت أسعار البنزين في المغرب 15.40 درهمًا (1.50 دولارًا)، في أكتوبر/تشرين الأول، ثم قفزت في نوفمبر/تشرين الثاني إلى 15.70 درهمًا (1.53 دولارًا)، قبل أن تبدأ التراجع إلى 14.5 درهمًا (1.41 دولارًا) في ديسمبر/كانون الأول، ليصبح متوسط أسعار البنزين خلال العام نحو 15.93 درهمًا مغربيًا (1.55 دولارًا).

ويوضح الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، تحرك أسعار البنزين في الأردن خلال عام من الحرب في أوكرانيا:

وفي يونيو/حزيران أُعلنت زيادة جديدة قفزت بسعر لتر بنزين أوكتان 90 إلى 920 فلسًا (1.30 دولارًا)، وذلك قبل إقرار زيادة أخرى في يوليو/تموز أوصلت سعر البنزين إلى 955 فلسًا (1.35 دولارًا) للتر، ثم زيادة جديدة في أغسطس/آب عند 990 فلسًا للتر (1.39 دولارًا)، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة. وشهد سبتمبر/أيلول 2022، تراجعًا للأسعار أوصلتها عند 985 فلسًا (1.39 دولارًا)، قبل أن تتراجع مجددًا إلى 925 فلسًا (1.30 دولارًا) في أكتوبر/تشرين الأول، ثم سجلت تراجعًا جديدًا في نوفمبر/تشرين الثاني إلى 910 فلوس (1.28 دولارًا) ولم تدُم الانخفاضات؛ حيث عادت الأسعار مجددًا إلى الارتفاع في ديسمبر/كانون الأول لتسجل 920 فلسًا (1.30 دولارًا) للتر البنزين؛ الأمر الذي أسفر عن احتجاجات قوية، لجأت الحكومة إلى تهدئتها بخفض الأسعار في يناير/كانون الثاني 2023، ليصل سعر لتر البنزين إلى 900 فلس (1.27 دولارًا)؛ ليصبح متوسط سعر لتر البنزين الأكثر استخدامًا في الأردن نحو 1.29 دولارًا.

أسعار البنزين في لبنان

عمّقت الحرب في أوكرانيا من أزمة البنزين في لبنان؛ حيث كانت من الأكثر ارتباكًا وارتفاعًا بين أسعار الوقود في الدول العربية، ولا سيما مع بلوغها أعلى مستوى لها عند 1.34 دولارًا للتر البنزين في فبراير/شباط الجاري، ارتفاعًا من 0.69 دولارًا للتر في الشهر نفسه من عام 2022.

ويوضح الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، أسعار البنزين في لبنان، ضمن أسعار الوقود في الدول العربية، خلال عام الحرب في أوكرانيا:

وشهدت أسعار البنزين في لبنان ارتفاعًا تدريجيًا؛ حيث سجّل سعر لتر بنزين أوكتان 95 في مارس/آذار الماضي 0.85 دولارًا للتر، قبل أن يقفز إلى 0.89 دولارًا للتر، في 26 أبريل/نيسان، ثم 1.03 دولارًا للتر في مايو/أيار، وفق معلومات اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة. وقفز سعر البنزين في يونيو/حزيران الماضي إلى 1.12 دولارًا للتر، ولكنه تراجع في يوليو/تموز إلى 1.01 دولارًا، وهبط مجددًا إلى 0.97 دولارًا للتر في أغسطس/آب، قبل أن يعاود الصعود في سبتمبر/أيلول، مع إعلان البنك المركزي وقف توفير الدولار لشراء واردات الوقود؛ ليصل سعر اللتر إلى 1.06 دولارًا، بحسب الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والمياه اللبنانية. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2022، زاد سعر لتر بنزين 95 أوكتان إلى 1.16 دولارًا للتر، ثم قفز مجددًا في 18 نوفمبر/تشرين الثاني، إلى 1.35 دولارًا، قبل أن يتراجع إلى 1.22 دولارًا في 16 ديسمبر/كانون الأول، إلا أن هذا التراجع لم يدُم مع قفزة جديدة إلى 1.24 دولارًا للتر، ليصبح متوسط سعر البنزين في لبنان خلال عام الحرب في أوكرانيا نحو 1.09 دولارًا.

الإمارات

على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة تسعى لأن تكون الأكثر ثباتًا بالنسبة لأسعار الوقود في الدول العربية؛ فإنها اضطرت مؤخرًا لرفع سعر البنزين؛ حيث أقرّت لجنة متابعة أسعار الوقود زيادة سعر لتر البنزين بجميع درجاته؛ حيث إن سعر لتر بنزين 95 بلغ 2.93 درهمًا (0.80 دولارًا).

ويوضح الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، متوسط أسعار الوقود في الدول العربية، خلال عام من الحرب في أوكرانيا:

وتُعَد هذه هي الزيادة الأولى بعد شهرين من التراجع، بلغ خلالهما 2.67 درهمًا في يناير/كانون الثاني 2023، و3.18 درهمًا في ديسمبر/كانون الأول، وذلك بعد أن بلغ سعر بنزين 95 نحو 3.20 درهمًا (0.87 دولارًا أميركيًا) في نوفمبر/تشرين الثاني 2022. يُشار إلى أن سعر البنزين في الإمارات كان قد ارتفع إلى أعلى مستوى له خلال العام عند 4.52 درهمًا (1.23 دولارًا) في يوليو/تموز 2022، قبل أن يتراجع ببطء في الأشهر اللاحقة، أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة. وكانت أسعار الوقود في الإمارات قد شهدت تحركات مترددة؛ حيث ارتفعت في شهر مارس/آذار الماضي، وهو الشهر التالي للحرب في أوكرانيا، إلى 3.12 درهمًا (0.85 دولارًا)، ثم في أبريل/نيسان إلى 3.62 درهمًا (0.99 دولارًا)، وبعدها تراجعت إلى 3.55 درهمًا (0.97 دولارًا) في مايو/أيار، ليكون متوسط أسعار الوقود في الإمارات على مدار العام نحو 3.44 درهمًا (0.94 دولارًا).

أسعار البنزين في السعودية

تُعَد المملكة العربية السعودية واحدة من الدول الأكثر استقرارًا بالنسبة لأسعار الوقود في الدول العربية؛ حيث إن سعر لتر بنزين 95 حاليًا في فبراير/شباط 2023، يبلغ 2.33 ريالًا (0.62 دولارًا)، وهو نفس سعره في مارس/آذار 2022، الشهر التالي لحرب أوكرانيا، وفق ما أعلنت شركة أرامكو السعودية.

ويُعَد هذا السعر هو نفسه المسجل في أشهر ديسمبر/كانون الأول 2022، وأبريل/نيسان ومايو/أيار ويونيو/حزيران الماضية، على الرغم من قرارات تحالف أوبك+ المتتالية بخفض سقف إنتاج النفط بحدود 100 ألف برميل في أكتوبر/تشرين الأول، ومليوني برميل في نوفمبر/تشرين الثاني.

وعلى الرغم مما أثير بشأن ارتفاع الأسعار في يوليو/تموز 2022؛ فإن المملكة حافظت على الأسعار نفسها على مدار الشهر والأشهر اللاحقة له، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، ليصبح متوسط السعر ثابتًا عند الأرقام المعمول بها وهي 2.33 ريالًا (0.62 دولارًا).

أسعار الوقود في سلطنة عمان

تتصدر سلطنة عمان أسعار الوقود في الدول العربية من حيث الاستقرار؛ حيث إن الأسعار لم تتغير على مدار أكثر من عام، ولا سيما بعد قرار مجلس الوزراء في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2021 بتثبيت أسعار الوقود حتى نهاية العام المنصرم 2022.

ولم يتغير الوضع بالنسبة للعام الجديد 2023، حيث ثُبِّتَ سعر بنزين أوكتان 91 عند 0.229 ريالًا (0.60 دولارًا) للتر بحد أقصى، وهو متوسط سعر البنزين العماني خلال عام الحرب في أوكرانيا، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

أسعار الوقود في قطر

حافظت دولة قطر على أسعار البنزين، لتكون واحدة من أفضل أسعار الوقود في الدول العربية استقرارًا؛ حيث إن أسعار فبراير/شباط الجاري، للتر البنزين 91 الممتاز، سجلت 2 ريال (0.55 دولارًا)، في مقابل 2.05 ريالًا (0.56 دولارًا) في فبراير/شباط 2022.

وسجّلت أسعار البنزين في قطر في يناير/كانون الثاني الماضي استقرارًا، بعد انخفاضها في ديسمبر/كانون الأول 2022 إلى 1.95 ريالًا (0.54 دولارًا)، من 2 ريال (0.55 دولارًا) في نوفمبر/تشرين الثاني، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة. وكانت أسعار البنزين القطرية قد سجّلت مستوى 1.95 ريالًا (0.54 دولارًا) في أكتوبر/تشرين الأول، وهو السعر نفسه المسجل في سبتمبر/أيلول، والذي جاء ارتفاعًا من 1.90 ريالًا (0.52 دولارًا) في أغسطس/آب ويوليو/تموز 2022. وفي يونيو/حزيران، تراجعت أسعار البنزين إلى 1.95 ريالًا (0.54 دولارًا) انخفاضًا من 2 ريال (0.55 دولارًا) في مايو/أيار، وهو السعر الذي سُجِّلَ في أبريل/نيسان ومارس/آذار، ليصبح متوسط سعر البنزين في قطر خلال عام من الحرب في أوكرانيا نحو 1.96 ريالًا (0.54 دولارًا).

أسعار البنزين في مصر

على الرغم من حالة التضخم التي يعانيها الاقتصاد المصري؛ فإن القاهرة تُعَد من أكثر الدول استقرارًا ضمن أسعار الوقود في الدول العربية؛ حيث إن مستوى الأسعار المعمول به حاليًا، البالغ 9.25 جنيهًا (0.30 دولارًا) للتر بنزين 92 الأكثر تداولًا، هو الرقم المعمول به منذ إعلان آخر زيادة.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، أقل أسعار الوقود في الدول العربية، ومن بينها مصر والجزائر والسعودية:

وكانت مصر قد أعلنت أكبر زيادة في البنزين منذ الإعلان عن تحرير أسعار الوقود، في شهر في يوليو/تموز 2022، وهي الأسعار التي ثُبِّتت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وصدر قرار غير معلن باستمرار تثبيتها حتى نهاية شهر مارس/آذار المقبل.

وكان سعر البنزين في مصر قد سجّل في شهر أبريل/نيسان الماضي -الذي شهد أول اجتماع للجنة التسعير التلقائي بعد بدء الحرب في أوكرانيا في 24 فبراير/شباط -2022 نحو 8.75 جنيهًا (0.29 دولارًا) للتر، ليسجل متوسط سعر البنزين على مدار عام الحرب نحو 9.12 جنيهًا (0.30 دولارًا)، وفق معلومات اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

بقيادة السعودية.. النفط الخليجي يعزّز أمن الطاقة في كوريا الجنوبية

نوار صبح

الطاقة

زار مسؤولون بارزون في كوريا الجنوبية، العاصمة السعودية الرياض، لاستئناف مفاوضات إمدادات النفط الخليجي إلى بلادهم، ضمن اتفاقية التجارة الحرة مع ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي.

وجاءت زيارة مسؤولي وزارة التجارة والصناعة والطاقة ووزارة الاقتصاد والمالية الكوريين الجنوبيين، في المدة من 14 إلى 16 فبراير/شباط الجاري (2023)، بمناسبة انعقاد الجولة السابعة من الاجتماع الرسمي لمناقشة اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتهدف اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية ومجلس التعاون الخليجي إلى تحسين اقتصادات استيراد النفط الخليجي والشرق أوسطي، بحسب مصادر صناعة التكرير في سول وأولسان خلال المدة من 17 إلى 22 فبراير/شباط.

النفط السعودي إلى كوريا الجنوبية

أفادت وزارة التجارة والصناعة والطاقة الكورية الجنوبية، في بيان، بأن الاجتماع والمناقشة الأخيرين شملا القضايا المتعلقة بقواعد التجارة ومجالات التعاون، وفتح الأسواق للمنتجات والخدمات، وتحسين شروط البيئة التجارية، وحقوق الملكية الفكرية.

وأشار محللو الصناعة ومصافي التكرير الكورية الجنوبية الرئيسة -بما في ذلك شركة إس-أويل الكورية، المملوكة بالكامل لشركة أرامكو السعودية- إلى أن اتفاقية التجارة الحرة مع كبار منتجي النفط الخليجي ستمهّد الطريق لحصول كوريا الجنوبية على ميزة تنافسية.

تُجدر الإشارة إلى أن كوريا الجنوبية تُعدّ اقتصادًا كثيف التوجه للتصدير وذا تقنية عالية، حسبما نشرت منصة إس آند بي غلوبال كومموديتي إنسايتس (S&P Global Commodity Insights) في 22 فبراير/ شباط الجاري. وأضاف محللون في الصناعة أن انخفاض تكاليف مصادر الطاقة الصناعية والمواد الخام من شأنه أن يجعل الرقائق والإلكترونيات والمنتجات النفطية عالية الجودة والكيماويات في البلاد أكثر قدرة على المنافسة. وقالت رئيسة وفد كوريا الجنوبية لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، كوون هيه-جين: «إن النجاح الأخير لاجتماعات قمة كوريا الجنوبية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يشمل منطقة الشرق الأوسط بأكملها».

وتوقعت كوون هيه-جين، المزيد من نتائج التعاون في مجالات مختلفة مثل الطاقة والبنية التحتية والصناعات الجديدة، لا سيما النفط الخليجي.

تُجدر الإشارة إلى أن كوريا الجنوبية تفرض -حاليًا- تعرفة بنسبة 3٪ على النفط المستورد، التي يجري إلغاؤها أو خفضها للكميات الآتية من الموردين الذين لديهم اتفاقيات تجارة حرة مع الدولة الآسيوية.

وسمحت اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة لمصافي التكرير بشراء درجات نفط خام أخف وأكثر حلاوة، التي عادة ما تفرض علاوة على النفط الخام الثقيل في الشرق الأوسط، الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت، وبتكلفة أقل.

جاء ذلك وفقًا لما قاله مديرو المواد الأولية في شركتين رئيستين للتكرير في كوريا الجنوبية لمنصة إس آند بي غلوبال كومموديتي إنسايتس.

الخام الأميركي مقابل النفط الإماراتي

دفعت شركات التكرير في المتوسط 102 دولار للبرميل مقابل استيراد الخام الأميركي في عام 2022، أي أقل من 107 دولارات للبرميل التي دفعت في المتوسط لشحنات النفط الخليجي، خاصة الخام عالي الكبريت من الإمارات، العام الماضي.

يأتي هذا على قدم المساواة مع سعر 102 دولار للبرميل المدفوع مقابل الخام السعودي، وفقًا لأحدث البيانات من المؤسسات الكورية الجنوبية التي تديرها الدولة.

وأظهرت شركة النفط الوطنية الكورية الجنوبية (كنوك) في عام 2021، أن تكلفة الشحنات من الولايات المتحدة بلغت في المتوسط 70.48 دولارًا للبرميل، أي أقل من تكلفة استيراد النفط السعودي، البالغة 72.03 دولارًا للبرميل.

وفي المقابل، تشمل تكاليف استيراد شركة النفط الوطنية الكورية الجنوبية (كنوك) الشحن والتأمين والضرائب والرسوم الإدارية ورسوم الموانئ الأخرى، وفق التصريحات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي فبراير/شباط 2022، قال مسؤول من وزارة التجارة والصناعة والطاقة إنه سيجري التفاوض بشأن تفاصيل الرسوم الجمركية والعوائق التجارية الأخرى مع دول مجلس التعاون الخليجي واتخاذ قرار بشأنها لاحقًا.

زيادة الاعتماد على نفط الشرق الأوسط

ستعتمد كوريا الجنوبية حتمًا بصورة أكبر على المنتجين في الشرق الأوسط، وفقًا لأحد كبار محللي أبحاث السوق في جمعية النفط الكورية، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ويعود السبب في ذلك لأن مصافي التكرير في كوريا الجنوبية لا تعتمد كثيرًا على النفط الخام الروسي الخاضع للعقوبات، في حين كان العديد من موردي الخام الأفارقة يركزون أكثر على المبيعات والتسويق للمستهلكين النهائيين الأوروبيين.

وأضاف المحلل لدى جمعية النفط الكورية الجنوبية أن اتفاقًا اقتصاديًا كبيرًا مثل اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه أن يزيد من تحسين أمن إمدادات النفط الخليجي في كوريا الجنوبية ويساعد في خفض التكاليف الإجمالية لاستيراد الطاقة.

أظهرت بيانات شركة النفط الوطنية الكورية الجنوبية (كنوك) بشأن شحنات النفط الخليجي، أن كوريا الجنوبية استوردت 353.5 مليون برميل من الخام من السعودية في 2022 ارتفاعا من 290.2 مليون برميل في 2021.

وأفادت بيانات (كنوك) بأن واردات النفط الخام من الكويت ارتفعت بنسبة 7٪ في عام 2022 إلى 117.6 مليون برميل، في حين قفزت الشحنات من الإمارات 49٪ إلى 84.8 مليون برميل العام الماضي.

إلى جانب المملكة العربية السعودية، أكبر مورد للخام لكوريا الجنوبية، يأتي النفط الخليجي إلى البلاد من موردين آخرين، هم الكويت والإمارات وقطر وسلطنة عمان، وكذلك البحرين.

والعراق ليس عضوًا في مجلس التعاون الخليجي من بين موردي النفط الخام في الشرق الأوسط إلى كوريا الجنوبية.

7 خبراء لـ»الطاقة»: الغزو الروسي لأوكرانيا أقل تأثيرًا بعد عام.. وهذه توقعات أسعار النفط

دينا قدري

الطاقة

عانت أسواق النفط في عام 2022 تبعات الغزو الروسي لأوكرانيا، في ظل تذبذب الأسعار التي وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ 14 عامًا، وسط مخاوف من نقص الإمدادات.

وأعقب ذلك تحولات جذرية في مجرى شحنات النفط الروسي، الذي كان يُعد بمثابة المصدر الرئيس لواردات أوروبا، في ظل فرض عقوبات غربية على موسكو ردًا على الحرب في أوكرانيا.

وفي غضون ذلك، كان لتحالف أوبك+ دور قيادي غير مسبوق، أشاد به مسؤولو الصناعة على مستوى العالم، رغم التعرض لضغوط متزايدة من قبل الغرب، والولايات المتحدة على نحوٍ خاص.

وفي هذا السياق، كشف مجموعة من الخبراء -في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة- عن رؤيتهم لأسواق النفط بعد عام من الغزو الروسي لأوكرانيا وتوقعاتهم لأسعار النفط في عام 2023، فضلًا عن دور أوبك+ في إدارة الأزمة.

تأثير خافت في أسواق النفط

أوضح محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر ايتيّم، أنه كانت هناك الكثير من المخاوف من أن العالم قد يواجه قريبًا نقصًا كبيرًا في الإمدادات، عندما اندلع الغزو الروسي لأوكرانيا، وبدأت العقوبات تُفرض على النفط الروسي.

وأضاف -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة- أنه بعد مرور عام على الغزو الروسي لأوكرانيا كان التأثير خافتًا إلى حدٍ ما، إذ حقق الإنتاج والصادرات الروسية أداءً أفضل بكثير مما كان متوقعًا حتى الآن.

وأرجع ذلك -إلى حدٍ كبير- إلى إعادة تشكيل التدفقات، إذ يتجه المزيد من النفط الروسي المخفض إلى الصين والهند، في حين اتجه المزيد من خام الشرق الأوسط إلى أوروبا، ليحل محل البراميل الروسية التي تجنّبتها القارة العجوز.

وتابع: «لكن بصفة عامة، مع استمرار التعافي الكامل في مراكز الطلب الرئيسة مثل الصين، فإن السوق في حالة توازن عمومًا، كما نرى من خلال الاستقرار النسبي الأخير في أسعار النفط».

من جانبه، أشار المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية -سابقًا- علي بن عبدالله الريامي، إلى ارتفاع أسعار النفط لمستويات غير مسبوقة مع بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، لمدّة ليست بقصيرة، إلا أنها عادت إلى وضعها الطبيعي.

إذ أكد الريامي -في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن سوق النفط تستوعب بعد مرور زمن من الوقت كل الصدمات التي تحدث، وهذا ليس بغريب، إذ شهد العالم مثل هذه الأحداث في مراحل تطور النفط منذ بداية السبعينيات حتى الآن.

وشدد على أن الأسواق لم تستقر بعد مرور عام على الغزو الروسي لأوكرانيا، إذ هناك تخوف من النمو الاقتصادي ودخول العالم إلى الركود، حتى وإن كانت هذه المخاوف قلت نسبيًا، «لذلك نرى الأسعار متذبذبة بين 80-85 دولارًا».

وقال الريامي: «ما زالت السوق تترقب مسألة الانفتاح الذي حدث في الصين، ورفع الحظر عن السفر وعمليات الإغلاق وتغيير سياسة صفر كورونا. ولاحظنا نمو الطلب على النفط في الصين، إذ وصل في الشهر الماضي إلى مليون برميل إضافي.. هذه مؤشرات جيدة، توضح أننا نسير في الطريق الصحيح بالنسبة إلى أسعار النفط».

عام تاريخي في صناعة الطاقة في السياق ذاته، يرى مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن الغزو الروسي لأوكرانيا جعل 2022 عامًا تاريخيًا في صناعة الطاقة العالمية.

ففي عام 2022، وصلت أسعار عدة مصادر للطاقة، خاصةً الغاز المسال والكهرباء، إلى أعلى مستوى لها تاريخيًا في عدة أسواق، وجرى فيه التراجع عن سياسات التغير المناخي بشكل لم يسبق له مثيل.

والعام الماضي، تحوّل اعتماد أوروبا من الغاز الروسي إلى الغاز الأميركي، وكان فيه أكبر سحب للمخزون النفطي الإستراتيجي في الولايات المتحدة، وأكبر صادرات للغاز في تاريخها.

وشهد هذا العام -أيضًا- أكبر تحوّل في تجارة الطاقة العالمية في التاريخ، وفي نهايته، وصل الطلب العالمي على النفط إلى أعلى مستوى له في التاريخ، بحسب تصريحات الحجي.

كما أن الزيادة في استثمارات المنبع (الاستكشاف، والتنقيب، والانتاج) نمت بأعلى معدل لها في التاريخ، إلا أن مجموع الاستثمارات ما زال أقل من مستواها في 2019.

ومن جانبه، أكد كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة في واشنطن، الدكتور أومود شوكري، أن تطورات سوق النفط في عام 2022 شهدت اتجاهين مختلفين في النصف الأول والثاني من عام على الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأوضح -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة- أن أسعار النفط في الشهرين الأول والثاني من عام 2022 سجلت ارتفاعًا متزايدًا بسبب تحسن الاقتصاد العالمي واشتداد التوترات الجيوسياسية في أوروبا.

وأضاف: «كما ارتفعت الأسعار بسبب السياسات النقدية الانكماشية من قبل البنوك المركزية والمخاوف من أزمة طاقة محتملة في منطقة اليورو».

وبينما استمر تعافي الاقتصاد العالمي لمعظم عام 2022، فقد واجه انخفاضًا كبيرًا في الربع الأخير من العام، بحسب ما صرّح به شوكري. وترى مؤسِّسة مركز «فاندا إنسايتس» المعني بأسواق الطاقة فاندانا هاري، أن التأثير الرئيس قصير المدى للغزو الروسي لأوكرانيا يتمثّل في الاضطراب بأسواق النفط والغاز عام 2022، وقفزة في الأسعار عن العام السابق (2021).

واختبر ذلك قدرة الولايات المتحدة ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على إطلاق مخزونات إستراتيجية لتهدئة الأسعار، هو ما وصفته بأنه «كان ناجحًا جزئيًا».

وأشارت فاندانا إلى أن التأثير الأكثر ديمومة سيكون التغيير غير المسبوق والهائل في التدفقات التجارية الدولية للنفط والغاز المسال. وقالت -في تصريحاتها إلى منصة الطاقة-: «إعادة التشكيل التي شهدناها حتى الآن في صادرات النفط الروسي والمنتجات المكررة قد تصبح دائمة، الأمر الذي تكون له انعكاسات كبيرة على الناقلات العالمية وسوق الشحن، لأن البراميل تسافر عبر مسافات أطول».

تحالف أوبك+.. قيادة وحنكة

حول دور أوبك+ عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، أكد مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن التحالف أدى دورًا تاريخيًا أيضًا بين عامي 2020 و2022، إلا أن دور المخزون الإستراتيجي -سواء في الولايات المتحدة أو الصين- حجّم دور أوبك+ في إدارة السوق.

كما أشار المستشار والخبير في مجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية -سابقًا- علي بن عبدالله الريامي، إلى أن التحالف تمكّن من مواجهة الأزمة «بحكنة».

إذ استطاع أن يحلّ الكثير من التوترات، مع تقديم ضمانات إلى الأسواق العالمية بأن وجود النفط سيستمر على الرغم من الانتكاسات.

وقال الريامي -في تصريحاته إلى منصة الطاقة-: «أنا متأكد أنه في حالة وجود حاجة إلى كميات أكبر من النفط على مستوى العالم، فإن أوبك+ سيتحرك لإضافة هذه الكميات إلى السوق.. وهذا شيء منطقي لأنها دول مسؤولة ويهمها استقرار السوق». وهو الرأي ذاته الذي شاركه رئيس شركة رابيدان إنرجي الأميركية بوب مكنالي، إذ أشاد بإدارة تحالف أوبك+ سوق النفط «ببراعة» خلال العام الماضي (2022)، مُرجعًا ذلك إلى قيادة اثنين من أصحاب الطاقة الاحتياطية الرئيسين، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ومع ذلك، أشار مكنالي إلى أن التحالف سيكافح لاحتواء ضغط الأسعار التصاعدي، لأن الطاقة الاحتياطية الضئيلة لا يمكنها أن تعوّض سنوات من قلة الاستثمار والعداء للاستثمار في الهيدروكربونات في أجزاء كثيرة من العالم.

استمرار سياسة أوبك+ في 2023

بعد مرور عام على الغزو الروسي لأوكرانيا، يرى محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر ايتيّم، أن التحالف أدى دورًا مهمًا للغاية في محاولة تحقيق الاستقرار في الأسواق، في وقت كان صعبًا للغاية بعد الغزو.

إذ أوضح -في تصريحاته إلى منصة الطاقة- أنه لم يكن عادةً على السوق سوى التعامل مع عامل أو عاملين رئيسين مختلفين في مدّة واحدة.

إلا أنه على مدار السنوات القليلة الماضية، وبشكل أكثر تحديدًا في الأشهر الـ12-18 الماضية، كان على أوبك+ التعامل مع مجموعة من العوامل المتضاربة للغاية، ما جعل من المستحيل تقريبًا

على صانعي السياسات، مثل أوبك+، التنبؤ واتخاذ القرار بشأن سياسة الإنتاج المستقبلية، وفق ما صرّح به أيتيّم.

وقال: «تمسّك أوبك+ بشعاره المتمثل في كونه استباقيًا ووقائيًا، في حين من ناحية أخرى يظل حذرًا. ومع احتفاظ أوبك+ بالكثير من الطاقة الاحتياطية المتبقية (والمحدودة) في العالم، فإنه يمتلك الكثير من الأوراق، إذا جاز التعبير، لذلك ستستمر أعين العالم في التركيز عليه».

وتابع: «أظهرت المجموعة دائمًا أنها مستعدة وقادرة على التحرك لاستعادة السيطرة على السوق، إذا احتاج إليها السوق في أي وقت». وتوقع أيتيّم أن يستمر التحالف في سياسته، إذ قال: «حتى الآن، قال تحالف أوبك+ -وبشكل أكثر تحديدًا وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان- إنه سيلتزم بسياسته الإنتاجية الحالية حتى نهاية عام 2023».

وأضاف: «ما دام لم يحدث شيء استثنائي، ربما فيما يتعلق بالغزو الروسي لأوكرانيا، أعتقد أن أوبك+ سيفعل مثلما قال». ومن جانبه، أوضح كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة في واشنطن، الدكتور أومود شوكري، أن منظمة أوبك ستتحرك في عام 2023، لتحقيق الاستقرار في السوق وحماية مصالح الدول الأعضاء.

وقال: «كما أكد وزير الطاقة السعودي، فإن وزراء أوبك+ سيلتزمون باتفاقية خفض الإنتاج حتى نهاية عام 2023، وهذا يعني أن السعر الحالي للنفط لصالح هذه الدول».

وأشار شوكري إلى أن أوبك رفعت توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2023 في أحدث تقرير شهري لها، بسبب تقليص القيود الناجمة عن انتشار فيروس كورونا من قبل الحكومة الصينية.

توقعات أسعار النفط في 2023

بعد مرور عام على الغزو الروسي لأوكرانيا، توقع مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، ارتفاع الطلب العالمي على النفط في عام 2023 إلى أعلى مستوى له في التاريخ.

وقال: من المتوقع أن يكون نمو الطلب أقل مما تتوقع وكالة الطاقة الدولية وأوبك، «لأننا لن نرى آثار الانفتاح الصيني بصورة كبيرة إلا في نهاية عام 2023 أو في 2024»، مضيفًا أن نمو إنتاج النفط خارج دول أوبك قد يكون أكبر مما تتوقع وكالة الطاقة الدولية وغيرها.

وتابع الحجي: «من المتوقع أن يكون متوسط أسعار النفط في نطاق الثمانينيات، مع احتمال وصولها إلى 100 دولار في الربع الأخير من العام».

من جانبه، أوضح محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا، نادر ايتيّم، أنه لا يوجد نقص حقيقي في النفط في السوق الآن، ويجب أن يكون هناك ما يكفي من العرض لتلبية الطلب حتى نهاية عام 2023.

لذلك، توقع أيتيّم أنه من المرجح أن تظل أسعار النفط ضمن النطاق الذي كانت عليه لمدّة قصيرة الآن، بين 75 و90 دولارًا للبرميل.

واستطرد -في تصريحاته إلى منصة الطاقة-: «لكن، إذا رأينا نوعًا من التصعيد في أوكرانيا، على سبيل المثال، وتأثرت الإمدادات، فسترتفع الأسعار حتمًا».

وقال رئيس شركة رابيدان إنرجي الأميركية بوب مكنالي، إن سيناريو الحالة الأساسية يُظهر أن سوق النفط ستتوازن في عام 2023 دون ارتفاع كبير في أسعار النفط.

ومع ذلك، أشار إلى أنه من المرجح أن ترتفع أسعار النفط هذا العقد، إذ يصطدم الطلب الأقوى من المتوقع بنقصٍ حادٍ في الاستثمار بالعرض.

عوامل مؤثرة في مستقبل الأسعار

في السياق ذاته، توقع المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، علي بن عبدالله الريامي، ارتفاع أسعار النفط بشكلٍ حادٍ، ولكن هي ارتفاعات مقبولة ومعقولة وتتماشى مع الموقف الاقتصادي العالمي.

وقال -في تصريحاته إلى منصة الطاقة-: «أعتقد أن حظر النفط الروسي يضغط على الأسعار.. إنها انتكاسة أدت إلى ارتفاع الأسعار عندما أُعلن السقف السعري، ولكن بعد ذلك جرت الأمور كما هي ولم تتأثر السوق كثيرًا».

وأضاف: «روسيا ما زالت تنتج وتضخ النفط إلى الأسواق الآسيوية بصورة كبيرة، على الرغم من أنها أعلنت أنها ستواجه هذه العقوبات بتخفيضات إضافية. أتوقع أن تتخذ روسيا المزيد من الإجراءات الحادة إذا اتخذت العقوبات مجرى آخر، أو أثرت في الاقتصاد الروسي بصفة مباشرة».من جانبه، أشار كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة في واشنطن الدكتور أومود شوكري، إلى أنه يجب الأخذ في الحسبان أن الغزو الروسي لأوكرانيا أدى إلى زيادة أسعار النفط والغاز بصورة كبيرة، وخلق أزمة كبيرة في أسواق الطاقة.

إلا أن الأسعار عادت الآن إلى مستوى ما قبل الحرب تحت تأثير القلق بشأن الركود الاقتصادي العالمي وضعف الطلب على الطاقة.

ويرى شوكري أن أسعار النفط في عام 2023 ستعتمد على العديد من العوامل، مثل سياسة الصين الخاصة بعدم انتشار فيروس كورونا وعمليات السحب المنسقة للدول الكبيرة المستهلكة للنفط من الاحتياطيات الإستراتيجية.

وأضاف أنه إذا زاد النمو الاقتصادي للدول المستهلكة، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار النفط، كما أن استمرار العقوبات على النفط والغاز الروسي سيرفع الأسعار.

وأكد محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري جيوفاني ستانوفو، أن هناك توقعات بناءة لأسعار النفط، ونتطلع إلى تحرك خام برنت فوق مستوى 100 دولار للبرميل هذا العام (2023).

ويرجع ذلك إلى استفادة الطلب على النفط من إعادة فتح الأسواق في الصين، التي من شأنها أن تدفع الطلب العالمي على النفط إلى مستوى قياسي جديد في النصف الثاني من العام الجاري (2023).

وأضاف: «في الوقت نفسه، نتطلع إلى انخفاض إنتاج النفط الروسي بسبب الحظر الأوروبي على النفط الروسي، إذ أشار نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك مؤخرًا إلى أن موسكو ستخفض إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في مارس/آذار».

توقعات أسواق الطاقة في 2023

في سياقٍ متصل، أشار محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري جيوفاني ستانوفو، إلى أن الغزو الروسي لأوكرانيا سيستمر بالتأثير في أسواق الطاقة.

إذ تقلّص دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي مشترياتها من السلع الروسية، وإعادة توجيهها إن أمكن إلى دول أخرى.

بينما يرى كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة في واشنطن الدكتور أومود شوكري، أن استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا لن يكون له تأثير كبير في سوق الطاقة، نظرًا إلى استمرار الاستقرار في الأسواق.

وأوضح أنه إذا استمرت الحرب حتى الشتاء المقبل، فإن أمن الطاقة في أوروبا سيواجه تحديًا في الشتاء المقبل، إذ تحتاج أوروبا إلى زيادة الاستثمار في تخزين الغاز الطبيعي وفي شبكة كهرباء وغاز طبيعي متكاملة.

كما أشار إلى أن زيادة استيراد الغاز المسال من الدول العربية والأفريقية وزيادة دور الطاقات المتجددة على المدى القصير يمكنها أن تقلل من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، بوصوله إلى الصفر على المدى المتوسط.

وقال شوكري: «إذا توسع نطاق حرب أوكرانيا، فسيكون ذلك تحديًا خطيرًا لسوق الطاقة في عام 2023. لا تريد روسيا أن تنتهي حرب أوكرانيا قريبًا. ومع استمرار حرب أوكرانيا، ستواجه روسيا تدريجيًا تحديًا جديًا لدورها المهم في سوق الطاقة».

ومن جانبه، أوضح محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر ايتيّم، أن ما يحدث في العام الثاني من الغزو الروسي لأوكرانيا يعتمد على عاملين.

إذ سيتعيّن معرفة ما إذا كان الاقتصاد الصيني قد عاد وسرعة عودته، وبالتالي الطلب على النفط، وما إذا كانت روسيا ستشعر في مرحلة ما بالحاجة إلى المزيد من التصعيد، إذا حُوصرت عسكريًا على سبيل المثال.

وأشار إلى أن روسيا أعلنت بالفعل خفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في مارس/آذار، وليس من المستحيل أن تختار متابعة ذلك مع المزيد من التخفيضات في المستقبل.

من «التابلاين» إلى «وعد الشمال».. اقتصادنا بخير

عرعر - جاسر الصقري

الرياض

شهدت منطقة الحدود الشمالية تحولات تاريخية من خط التابلاين منذ عقود حتى وقتنا الحالي بمدينة وعد الشمال التعدينية كأكبر مدينة للفوسفات لتواكب مراحل التنمية التي يشهدها الوطن، الذي يتميز بقاعدة اقتصادية متينة وفق رؤية سديدة رؤية المملكة 2030، لتصبح المملكة ضمن أكبر عشرين اقتصادا عالميا، وعضواً فعالاً في مجموعة العشرين، وأحد اللاعبين الرئيسين في الاقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية، مدعومًا بنظام مالي قوي وقطاع بنكي فعال، وشركات حكومية عملاقة تستند على كوادر سعودية ذات تأهيل عالٍ.

ولمنطقة الحدود الشمالية مسيرة تنموية اقتصادية واجتماعية أسسها المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن -طيب الله ثراه- بإنشاء أكبر خط نفطي في العالم، حامل لنا خط أنبوب النفط العملاق «التابلاين» حقبة أسست لأجيال قادمة، فكان يمتد من المنطقة الشرقية القيصومة مروراً بمناطق شمال المملكة رفحاء وعرعر وطريف حتى يصل إلى مدينة صيدا اللبنانية، مما كان له دور كبير في بناء حضارة الحدود الشمالية، والتي تتميز بموقع جغرافي مميز كونها تقع على طريق الشمال الدولي، والذي يعد رابطاً للمملكة بالدول المجاورة العراق والأردن وسورية ولبنان وتركيا وصولاً إلى أوروبا، وإلى دول الخليج العربي كافة، لتتضح أهمية هذه المنطقة كممر دولي يسهل حركة النقل والتجارة الدولة، لينطلق العصر الحديث لمواكبة الثورة الصناعية التي تشهدها المملكة بإنشاء مدينة «وعد الشمال» وهي ثالث المدن الصناعية التعدينية في المملكة تقع شرق محافظة طريف 20 كم وعن حزم الجلاميد قرابة 100 كلم بمنطقة الحدود الشمالية، لتنظم مدينة «وعد الشمال» إلى مدينتي الجبيل وينبع الصناعتين للصناعات التحويلية.

وجاء الهدف من إنشاء هذه المدينة الصناعية لتكون ثاني أكبر منتج للفوسفات في العالم مع حلول عام 2040م، ولتنوّع مصادر الاقتصاد ودعم قطاعي النفط والبتروكيميائيات في الناتج الإجمالي المحلي، ففي زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- لمنطقة الحدود الشمالية في شهر نوفمبر من عام 2018م.

والتي شهدت تدشين المرحلة الأولى من منظومة مشروعات مدينة وعد الشمال الصناعية، ووضع حجر الأساس لمشروعات ومرافق المرحلة الثانية للمدينة، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد -حفظه الله- والتي بلغت استثمارات المملكة فيها 55 مليار ريال، لتتواصل الإنجازات في هذه المدينة العملاقة في عهد الملك سلمان، وتؤكد عزم قيادة الوطن على تنفيذ رؤية ثاقبة، وتجسيد بيئة خصبة لتحقيق طموحات المواطن في العيش برفاهية، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يحمله ذلك من توليد للوظائف المباشرة وغير المباشرة، وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

وإلى جانب ما تحمله «وعد الشمال» من أبعاد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تنعكس على حياة الفرد بشكل ملموس، جاءت لتعزز دعم قطاعات التعدين والصناعة والطاقة والخدمات اللوجيستية، وهي القطاعات الأربعة الرئيسة في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجيستية، من خلال المشروعات الاقتصادية التنموية المتكاملة، والإنفاق التنموي المتوازن، مما يجسد حرص القيادة الرشيدة على المواطن، الذي يعد محور التنمية، من خلال ركيزة أساسية تؤكد من خلاله مدينة وعد الشمال متانة الاقتصاد الوطني بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

والمنطقة الشمالية شهدت اكتشافات حديثة للغاز الطبيعي، وذلك بعد أعلن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة في شهر نوفمبر عام 2022 م بأن شركة أرامكو السعودية تمكنت من اكتشاف عدد من حقول الغاز الطبيعي في المنطقة الوسطى ومنطقة الربع الخالي والمنطقة الشرقية ومنطقة الحدود الشمالية، والتي تم اكتشاف حقل «أم خنصر» للغاز الطبيعي غير تقليدي، في المنطقة على بعد 71 كيلومتراً جنوب شرق مدينة عرعر، بعد أن تدفق الغاز من بئر أم خنصر1- بمعدل مليوني قدم مكعبة قياسية في اليوم مع 295 برميلاً من المكثفات.

وتمتعت منطقة الحدود الشمالية كمناطق المملكة في بنية تحتية جاهزة لأي مرحلة تنموية متواصلة، حيث يعد موقعها مهما وشريانا يربط الشمال الشرقي للمملكة بجنوبها وبدول مجلس التعاون الخليجي ودول الشام وتركيا ومنها إلى دول أوروبا.

شكراً